المنتصف الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ١٩/١٠/٢٠٢١ الموافق ١٢ ربيع الأول ١٤٤٣هـ العدد ٥١٢ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

البناء العمودي في المستوطنات وإشباع الضفة الغربية بالمستوطنين الكولون!

صفحة (٢)

قراءة في تقرير جديد: "إسرائيل تحوّلت إلى قوة مُخيفة في مراقبة سكّانها والتجسّس عليهم"!

صفحة (٣)

الاقتصاد الإسرائيلي سجل انتعاشاً ويبحث في كيفية تجاوز عقبة الضرائب العالمية على الشركات الكبرى!

الاقتصاد الإسرائيلي يعود إلى مسار النمو بعد انتكاسات «كورونا». (صورة تعبيرية عن موقع «كلكاليست»)

كتب برهوم جرايسي:

تشير التقارير المالية الإسرائيلية الصادرة في الأيام الأخيرة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي سيتجاوز هذا العام خسائر العام الماضي والذي طغت عليه قيود جائحة كورونا، إذ من المتوقع أن يسجل نموا بنسبة تتجاوز ٧٪، في مقابل انكماش بنسبة ٢,٢٪ في العام الماضي، في حين أن جباية الضرائب فاقت معدل العام ٢٠١٩، ما من شأنه أن يقلّص العجز المالي الكبير في الموازنة العامة. في المقابل، فإن إسرائيل تبحث حاليا في كيفية تجاوز الاتفاق الدولي الذي ينص على فرض حد أدنى من الضريبة على كبرى الشركات العالمية، رغم توقيعها على الاتفاق، لكونها معنية في كسب المنافسة على بقاء هذه الشركات في اقتصادها وجلب المزيد.

وترى إسرائيل أن اقتصادها، وللمرة الثانية خلال ١٣ عاما، منذ الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم ابتداء من العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، قادر على التعافي أسرع من باقي الدول المتطورة، ففي الأسبوع قبل الماضي، رفع بنك إسرائيل المركزي تقديرات النمو للعام الجاري إلى ٧٪، وفي العام المقبل ٢٠٢٢ إلى ٥,٥٪، ما يعني أن إجمالي النمو في العامين الجاري والمقبل من شأنه أن يعوض عن انكماش النمو في العام الماضي ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٢٪، وكانت نسبة الانكماش أقل من المتوقع.

واستنادا إلى أن نسبة التكاثر السكاني في إسرائيل في حدود ٢٪، فإن نسبة نمو في العام الجاري بنسبة ٧٪، على الأقل، ستقلص العجز الحاصل في العام الجاري، وتعيد الاقتصاد الإسرائيلي إلى مسار النمو، وهو ما سيتعزز في العام المقبل، إذا لم تحدث مفاجآت جديدة.

وانضم إلى بنك إسرائيل المركزي صندوق النقد الدولي، الذي رفع هو أيضا تقديرات النمو في إسرائيل في العام الجاري إلى ٧,١٪، وخفض النمو المتوقع في العام المقبل بنسبة طفيفة لتكون ٤,١٪، وفق تقديرات النمو.

وهذه التقديرات تأتي عكس التقديرات في أكبر الدول المتطورة، التي عدّل صندوق النقد الدولي تقديراته بشأنها إلى ما هو أقل من التقديرات السابقة، وهذا يشمل الولايات المتحدة والدول الكبرى في القارة الأوروبية وغيرها.

وكما يبدو فإن تقديرات صندوق النقد الدولي ترتكز على تقديرات بنك إسرائيل المركزي وتقارير مالية جديدة، ظهرت في الآونة الأخيرة، عززتها تقارير الأيام الأخيرة، إذ قالت السلطات المالية الإسرائيلية إن جباية الضرائب في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، أعلى بنسبة ٢٠٪ من جباية الضرائب في ذات الفترة من العام ٢٠٢٠.

والعام الماضي كان بمعظمه خاضعا لقيود اقتصادية مشددة بفعل جائحة كورونا، ولذا فهو ليس مقياسا، إلا أن سلطة الضرائب قالت في تقريرها إن حجم الضرائب منذ مطلع العام الجاري فاق أيضا الجباية التي كانت في ذات الفترة من العام قبل الماضي ٢٠١٩.

وحسب التقديرات، فإن جباية الضرائب هذه من شأنها أن تقلص نسبة العجز في ميزانية العام الجاري، التي كان متوقعاً أن تصل إلى ٦,٧٪، وعلى أساس هذه النسبة تم إعداد مشروع ميزانية العام الجاري. وفي حال استمرت وتيرة جباية الضرائب حتى نهاية العام، فمن المتوقع أن تهبط نسبة العجز بشكل حاد، وتكون أقل من ٥٪، ما يمهد لعودة العجز في العام التالي إلى نسبة أقل.

في المقابل، يرى خبراء الاقتصاد أن ارتفاع وتيرة التضخم إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠١٤، هو إشارة إلى تزايد حركة السوق، على الرغم من أن التضخم في غالبيته حاصل بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والبضائع الحياتية. فقد سجل التضخم المالي في شهر أيلول الماضي ارتفاعا بنسبة ٠,٢٪، بحسب التقرير الشهري لمكتب الإحصاء المركزي، الصادر في نهاية الأسبوع الماضي، وبذلك يكون التضخم قد سجل ارتفاعا في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٢,٥٪، وهي نسبة غير مسبوقة منذ العام ٢٠١٣.

ومن أبرز الأسعار التي سجلت ارتفاعا حادا في أيلول، أسعار الفواكه الطازجة بنسبة ٩,٥٪.

ومن المتوقع أن يتم لجم التضخم في الأشهر الثلاثة الأخيرة، بما في ذلك الشهر الجاري، ما يعني أن التضخم الإجمالي قد يكون في نهاية العام الجاري دون نسبة ٢٪، إذا لم تحدث مفاجآت اقتصادية.

وعلى ضوء تقديرات النمو من جهة، ووتيرة التضخم المالي التي لم تعرفها إسرائيل منذ العام ٢٠١٤ وحتى العام الماضي، وبشكل خاص بسبب ارتفاع أسعار البضائع الاستهلاكية الأساسية من غذائية وحياتية، فإن التجربة علمت أن نسب النمو الاقتصادي العالية تبقى ثمارها الأساسية في جيوب حيتان المال وكبرى البنوك والشركات، في حين أن الجمهور سيواصل مواجهة ارتفاع كلفة المعيشة، التي تنعكس بارتفاع مستمر لأسعار المواد والسلع الأساسية الغذائية.

ويقول المحلل الاقتصاد أدريان فيلوت، في مقال له في صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي متفائلون بشأن إسرائيل، خاصة هذا العام. ولقد رفعوا بشكل حاد توقعات النمو للعام الحالي من مستوى ٥٪ (نيسان ٢٠٢١) إلى حوالي ٧,١٪ في العام الجاري ٢٠٢١. هذه قفزة حادة بأكثر من نقطتين مئويتين. وبالأرقام المطلقة، هذه فجوة تزيد عن ٢٨ مليار شيكل (٨,٦٦ مليار دولار).

من ناحية أخرى، حسب فيلوت، فإن الصندوق الدولي خفض بشكل طفيف (٠,٢ نقطة مئوية) توقعات النمو للعام المقبل من ٤,٣٪ إلى ٤,١٪، مما يعني أن الصندوق يعتقد أن بعض النمو المتوقع للعام ٢٠٢٢ سيحدث في وقت لاحق من هذا العام. ومع ذلك، يجب أن يتم إجراء التعديل الحاد بضمان محدود. كما أقدم بنك إسرائيل على خطوة مماثلة قبل أسبوعين وقام بتعديل حاد لتوقعات النمو في إسرائيل للعام الجاري.

ويقول فيلوت إن القفزة في التوقعات تتطلب فحص ما إذا كان التعديل ناتجا عن تفاؤل بشأن الاقتصاد الإسرائيلي أم أنه ناتج عن التغيير المنهجي الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي مؤخرا في قياس الناتج المحلي الإجمالي، والذي تسبب في زيادة مفاجئة.

وأوضح بنك إسرائيل أن التعديل إلى الأعلى للبنك يرجع إلى حد كبير إلى التعديل الإيجابي للنشاط الاقتصادي في الفصول الثلاثة الأولى من العام الجاري، بفضل تعديل متوسط معدل نمو المكتب المركزي للإحصاء. وبالتالي، فمن المحتمل جدا أن تتأثر توقعات الصندوق أيضا بالتعديل المنهجي للمكتب المركزي للإحصاء.

اتفاق عالمي وإسرائيل تبحث عن مهرب!

أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في الأيام الماضية، أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد حد أدنى لمعدل الضريبة العالمي على الشركات بنسبة ١٥٪. ووقعت على الاتفاقية ١٣٦ دولة تمثل أكثر من ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما في ذلك إسرائيل ودول معروفة بأنها ملاذات ضريبية مثل إيرلندا والمجر وأستونيا وسنغافورة. ورغم ذلك فإن مصادر في وزارة المالية قالت للصحافة الاقتصادية إن الوزارة تبحث في كيفية عدم خسارة المنافسة على جذب الشركات الكبرى، بتجاوز شروط الاتفاق الدولي المذكور. وبحسب الاتفاق سيتم تطبيق الضريبة فقط على الشركات التي تربح أكثر من ٧٥٠ مليون يورو سنويا. ومن المقرر أن يبدأ الإصلاح الضريبي في أوائل العام ٢٠٢٣.

ويتكون الإصلاح الضريبي العالمي من جزأين.

ويتناول الجزء الأول «التوزيع العادل» للضريبة التي تدفعها الشركات الدولية. فالشركات التي يبلغ حجم مبيعاتها العالمية أكثر من ٢٠ مليار يورو، وهامش ربح يزيد عن ١٠٪، سيُطلب منها دفع ضرائب في المناطق التي تُدار فيها أعمالها، وليس فقط في بلدانها الأصلية. والضريبة التي سيتم «إعادة توزيعها» ستكون ٢٥٪ من الأرباح أعلى من عتبة الـ ١٠٪ الأولى. وبحسب OECD فإن هذه الخطوة تعني إعادة توزيع نحو ١٢٥ مليار دولار سنويا بين دول العالم، مع توقع أن تستفيد الدول النامية من هذه الخطوة، أكثر من الدول المتقدمة حيث تذهب معظم الأرباح الآن.

الجزء الثاني من الإصلاح الضريبي العالمي هو وضع حد أدنى لمعدل ضريبة الشركات العالمية بنسبة ١٥٪. وستُطلب من الشركات التي تربح أكثر من ٧٥٠ مليون يورو سنويا. وستؤدي هذه الخطوة إلى تحصيل ضرائب إضافية بنحو ١٥٠ مليار يورو سنويا. وتدعي OECD أن هذه الخطوة ستؤدي إلى مزيد من المساهمة الاقتصادية بسبب خلق الوضوح والاستقرار في النظام الضريبي العالمي.

وتقدم إسرائيل امتيازات ضريبية سخية للشركات متعددة الجنسيات، التي تسعى إلى تطوير الأعمال التجارية لديها. والمثال الأبرز هو شركة إنتل للتقنيات العالية، وهي أحد المستفيدين الرئيسيين من قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي، والذي بموجبه تتمتع شركات التصدير الموجودة في إسرائيل بضريبة شركات تبلغ ١٦٪ فقط، و٧,٥٪ فقط في المصانع القائمة في المناطق البعيدة عن مركز البلاد. كما تم تحديد معدل ضريبة الشركات بنسبة ٦٪ لشركات الهايتك التي تسجل الملكية الفكرية في المناطق البعيدة عن مركز البلاد، و١٢٪ في مركز البلاد.

ومن المتوقع أن يؤدي الإصلاح الضريبي الجديد إلى القضاء على معدل الضريبة المنخفض لشركة إنتل، ولكن لن تتمكن الدول الأخرى من تقديم امتيازات مماثلة الآن. ولن تتأثر الغالبية العظمى من شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة بالإصلاح الضريبي لأنها لا تصل إلى حجم الشركات متعددة الجنسيات التي سيتم فرض الضريبة عليها.

وقالت صحيفة «كالكاليست» إن وزارة المالية الإسرائيلية وسلطة الضرائب تدرسان خيارات مختلفة لتقديم حوافز للشركات الأجنبية التي تستثمر في إسرائيل، وتنفذ أنشطة تشمل تعيين موظفين أو نقل الملكية الفكرية إلى إسرائيل. وقد تكثفت المناقشات حول هذه القضية في الأشهر الأخيرة قبل الموافقة على سياسة الضرائب العالمية الجديدة لمنظمة OECD، على افتراض أنه حتى بعد الموافقة على السياسة الجديدة، ستكون الحوافز مطلوبة لجذب الاستثمار.

وبحسب الصحيفة، فإن وزارة المالية وجدت صعوبة في تقديم بيانات مجمعة بشأن النطاق الإجمالي للمزايا الضريبية في إسرائيل. ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٤، يبلغ إجمالي حجمها حوالي ٨ مليارات شيكل سنويا (ما يعادل ٢,٤٧ مليار دولار).

ويقول المحلل الاقتصادي ناتي توكر إن السياسة الضريبية الجديدة قد تضرّ بقدرة إسرائيل على جذب الشركات والاستثمارات الأجنبية. ولكنها لن تمنع إسرائيل من الاستمرار في تقديم إعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية العاملة في إسرائيل، غير أن هذه الإعفاءات قد تكون غير ذات صلة، لأن الدولة التي تعمل فيها الشركة الأم ستكون قادرة على تغطية الفجوة حتى لا تكون الفائدة كبيرة. وحسب التقديرات، فإن وزارة المالية قد تلتف على الاتفاق الضريبي الدولي، من خلال تقديم امتيازات مالية للشركات العاملة في إسرائيل، من بينها المساهمة في دفع رواتب العاملين، وتخفيضات ضريبية ليس على المداخيل وانما على ضرائب أخرى، مثل ضريبة المسقفات، وغيرها من الحوافز المالية.

١٨ مليار دولار استثمارات أجنبية في الهايتك

في ذات السياق، قال تقرير مشترك لشركتي أبحاث اقتصادية إسرائيليتين إنه في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، لامس حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع التقنيات العالية (الهايتك) الإسرائيلي ١٨ مليار دولار، بينما بلغ حجم صفقات بيع شركات ناشئة في ذات القطاع، في الفترة ذاتها، ١٩ مليار دولار، في ١٨٠ صفقة، ومعدل الصفقة الواحدة فاق ١٠٠ مليون دولار.

وحسب التقرير، فإن قسما كبيرا من المستثمرين الأجانب هم من الأميركان، الذين فضلوا الاستثمار في بورصة شركات الهايتك الإسرائيلية، في أعقاب تراجع البورصات الأميركية وخاصة ناسداك، وأيضا مستفيدون من نسب الفائدة البنكية المنخفضة في البنوك الإسرائيلية. ولذا فإن خبراء اقتصاد يعتقدون أن الفائدة المنخفضة من شأنها أن تضخّم قيمة الشركات الإسرائيلية التي يتم تداول أسهمها في البورصات.

ويشير التقرير إلى أن الاستثمارات لم تقتصر على الشركات الكبيرة في قطاع الهايتك، بل أيضا في شركات طور الإنشاء، أو في شركات ما تزال حديثة العهد. وتبين أن الشركات حديثة العهد نجحت في تجنيد استثمارات بما يقارب ٢,٥ مليار دولار، في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، من أصل ١٨ مليار دولار استثمارات جديدة.

كلمة في البداية

عن بينيت ونزعة الانتقاء وعن الصهيونية و«تحسين النوع»..

بقلم: أنطوان شلحت

كانت جملة واحدة قالها رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت في أثناء انعقاد مؤتمر حول الهجرة اليهودية إلى إسرائيل عُقد مؤخراً، كافية لإشعال جدل بشأن مبلغ تغلغل العنصرية في منبت رؤوس الإسرائيليين لدرجة تحولها إلى عنصرية بنيوية، أو إلى جزء غير منفصل من الشخصية الإسرائيلية برسم الأيديولوجيا الصهيونية التي تستبطنها.

فقد ذكر بينيت أنه سيسعى كرئيس للحكومة خلال العقد المقبل إلى تحقيق هجرة نصف مليون يهودي من دول قوية مثل الولايات المتحدة وفرنسا ودول أميركا الجنوبية، وبرّر ذلك بمسوّغ أن لا يشكل المهاجرون الجدد عِبئاً على الدولة. وكانت وزيرة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية بنينا تَمنُو- شاتا، من حزب «أزرق أبيض»، وهي من أصل أثيوبي، أول المعقبين على أقوال بينيت هذه، حيث قالت إن رئيس الحكومة مايز بين «هجرات نوعية» و«هجرات تنطوي على أعباء»، ما يعني بنظرها أن دولة إسرائيل تخطئ الهدف الذي أقيمت من أجله وهو أن «تكون بيتاً لكل اليهود في العالم»، على حدّ تعبيرها.

في تصريحات بينيت السالفة ما يؤكد، بادئ ذي بدء، أن إسرائيل هي دولة هجرة. وهذا ما كانت عليه إبان إنشائها على أنقاض الوطن الفلسطيني وأصحابه، وهذا ما ستستمر عليه. ولا معنى لقراءة هذا التشخيص، الآن وهنا، من دون الالتفات إلى مسألتين: أولاً، الزيادة «غير الكبيرة» في نسبة السكان اليهود في إسرائيل، وتعزو مصادر رسمية ذلك، من بين أمور أخرى، إلى هبوط عدد المهاجرين اليهود إلى اسرائيل وإلى ازدياد الهجرة منها. وثانياً، وضعية الهوس الديموغرافي التي تمسك بتلابيب المجتمع الإسرائيلي والتي ارتفعت أو تكاد ترتفع إلى مستوى الأدلجة. وباتت اللازمة، التي تتكرر كلما يدور الحديث حول الهجرة اليهودية وارتباطها المباشر بـ«الأمن القومي»، تتمثل في أنه لولا الهجرة «لما كانت أغلبية يهودية في دولة إسرائيل».

وعلى سبيل المثال جاء في إحدى الوثائق الإسرائيلية المرتبطة بـ«مداميك الأمن القومي الإسرائيلي» أنه في العام ١٩٤٨ كان عدد اليهود في إسرائيل نحو ٦٠٠ ألف نسمة. ومن دون الهجرة اليهودية ما كان عدد اليهود في إسرائيل يبلغ ما هو عليه الآن، وهناك شك كبير فيما إذا كانت الدولة ستبقى موجودة أصلاً. ولولا موجة الهجرة اليهودية الكبيرة من دول «رابطة الشعوب»- الاتحاد السوفييتي السابق- لكانت الأغلبية اليهودية في إسرائيل متآكلة من ناحية جوهرية. ولا يخفي المسؤولون الإسرائيليون أن تطلعهم كان بأن يشكل اليهود في إسرائيل، في العام ٢٠١٠، نحو نصف عدد اليهود في العالم. وبعد ذلك تبدأ «حملة كبرى» من أجل أن تقطن أغلبية اليهود في العالم في إسرائيل، وهو هدف لا يمكن تحقيقه من دون هجرة جماعية من جانب يهود الولايات المتحدة.

فضلاً عن ذلك فإن تصريحات رئيس الحكومة تعيد إلى الأذهان حقيقة أن العنصرية كانت ملازمة للصهيونية منذ تأسيسها، ومنذ بدء هجسها بشخصية اليهودي الذي سيكون في عداد المهاجرين إلى فلسطين ليمسي جزءاً من سكان الدولة اليهودية التي ستسعى لإقامتها على أنقاض وطن الفلسطينيين، فهذه الدولة وإن كان هدفها أن تكون «بيتاً لكل اليهود في أرجاء العالم» لديها اشتراطات بأن يمرّ هؤلاء اليهود في عملية «تطوّر» ولو قسرية كي يناسبوا «ظروف البيت الجديد».

وللتذكير بهذا الشأن، عمّم أحد المواقع الإلكترونية الإسرائيلية قبل عدة أعوام اقتباسات على لسان الدكتور يوسف مائير بشأن الحق في إنجاب أولاد؟، ورد فيها ما ترجمته الحرفية التالية: «من الذي يحقّ له إنجاب الأولاد؟ الإجابة الصحيحة عن هذا السؤال موجودة في اليوجينيا (eugenics)، وهي علم تحسين النسل/ النوع والحفاظ عليه من الانحطاط والتردّي. هذا العلم لا يزال حديث العهد، لكن نتائجه الإيجابية أضحت كبيرة ومهمة (...) حالات زواج ذوي الأمراض والعاهات الوراثية منتشرة بين جميع الأمم والشعوب وخاصة بين الشعب العبري الذي عاش في المنفى (...) أفليس من واجبنا الحرص على إنجاب أبناء معافين أصحّاء جسدياً وعقلياً؟ بالنسبة إلينا، لليوجينيا بشكل عام، وللاحتراس من نقل الأمراض الوراثية بشكل خاص، قيمة أكبر من باقي الشعوب! يتعيّن على الأطباء والرياضيين والساسة القوميين القيام بدعاية واسعة لهذه الفكرة: لا تنجبوا أولاداً إذا كنتم غير واثقين من أنهم سيكونون أصحاء جسدياً وعقلياً!»

ومائير هذا هو طبيب صهيوني درس في فيينا وشغل لأكثر من ٣٠ عاماً منصب رئيس مؤسسة «صندوق المرضى العام» في دولة الاحتلال، كما شغل منصب المدير العام لوزارة الصحة الإسرائيلية بين العامين ١٩٤٩-١٩٥٠، وسُمي «مستشفى مائير» في كفار سابا باسمه. ونُشر النصّ أعلاه العام ١٩٣٤ في الصفحة الأولى من «نشرة الأم والطفل»، التي تولى تحريرها. وفي النص الكامل للمقال ذاته، الذي نُشر في زاوية الصحة في جريدة «دافار»، الناطقة بلسان الهستدروت (اتحاد نقابات العمال)، اقترح مائير إخصاء المختلين عقلياً والمرضى النفسانيين.

وأظهر بحث أجري في جامعة بئر السبع قبل أكثر من ١٠ أعوام، أن فكرة «تحسين النوع» حظيت لدى مؤسسات الحركة الصهيونية في تلك الفترة بتأييد وترحيب تقرّر التكتم عليهما في الأعوام اللاحقة. كما أظهر أنه عملت في «الييشوف» اليهودي في فلسطين إبان ثلاثينيات القرن العشرين الفائت «مراكز استشارية» أقيمت لغرض تقديم الاستشارة للأزواج المقبلين على عقد قرانهم وللآباء، وذلك اقتداء بنموذج مشابه منها عمل في النمسا واستخدم عقب صعود النازية إلى سدّة الحكم في ذلك البلد للمعالجة القسرية. وأكدت معدّة البحث أنه جرى التكتم طوال أعوام على موضوع تأييد د. مائير وآخرين من كبار المسؤولين في الجهاز الصحي الصهيوني لهذه الأفكار، مشيرة إلى أنه ما من أحد يتحدث اليوم عن هذا الفصل في تاريخ «الييشوف».

وفي منتصف الخمسينيات جمعت مقالات د. مائير في كتاب صدر بعد وفاته، غير أن مقاله المُشار إليه لم يُنشر ضمنه، وعُثر في تسجيلات معدي الكتاب على ملاحظة وُصف فيها المقال المذكور بأنه «إشكالي وخطر»، وكتب أحد محرري الكتاب «الآن بعد شيوع أمر اليوجينيا النازية، من الخطورة بمكان نشر مثل هذا المقال»!

وتضيف مُعدة البحث أنه في أواخر الثلاثينيات، عندما تكشفت الفظائع التي يمكن لليوجينيا بصورتها المتطرفة التسبب بها، تم الإقلاع عن استخدام هذا المصطلح الذي نسب إلى النازيين. غير أن مائير ظل طوال أعوام نشاطه مؤمناً بأفكار اليوجينيا. ففي مطلع الخمسينيات نشر مقالاً انتقد فيه بشدة «جائزة الولادة» التي تعهد ديفيد بن غوريون بتقديمها إلى كل امرأة يهودية تنجب عشرة أولاد. وكتب مائير: «لسنا معنيين بالولد العاشر ولا حتى السابع في العائلات الفقيرة المتحدرة من أصول شرقية (...) ينبغي ألا نوجه الفئات الفقيرة نحو التناسل أو الإكثار من إنجاب الأولاد، بل على العكس يجب تحديد النسل لديها». ولم يكن مائير أول زعيم صهيوني أو الزعيم الصهيوني الوحيد الذي يؤيد فكرة اليوجينيا. فوفقاً لبحوث أجراها البروفسور رافائيل بالك، وهو عالم ومؤرخ في علم الوراثة والطب من الجامعة العبرية- القدس، طرح مفكرون صهيونيون مركزيون فكرة اليوجينيا باعتبارها هدفاً من أهداف مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ومن بينهم ماكس نوردو، شريك هرتسل، وآرثور روبين، الذي ترأس فرع المنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين. وطبقاً للمفردات التي استخدمها نوردو، يجب أن تحلّ «اليهودية قوية العضلات» مكان «يهودي المقهى» المنفوي، الشاحب والنحيف!

ينبغي التنويه أننا نستخدم كلمة عنصرية هنا كي نصف في ذات الوقت سياسة إقصاء آخذة بالتصاعد في الآونة الأخيرة، وتسم العلاقات حتى بين فئات السكان اليهود في إسرائيل وتعكس، بكيفية ما، أطرافاً مُحدّدة في ما يمكن اعتبارها بمثابة صيغة جديدة للتصدّع الطائفي جعلت من فئة اليهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق ومن ثمّ فئة المهاجرين اليهود من أثيوبيا تشكلان أبرز أطراف هذا التصدّع، في حين وقف في صلب الصيغة القديمة التصدّع الطائفي بين اليهود الغربيين الأشكناز واليهود الشرقيين السفارديم.

مخطط كيف سيكون الحي العمودي المنوي بناؤه في «بيت إيل».

(عن صفحة مجلس مستوطنة بيت إيل على فيسبوك)

البناء العمودي في المستوطنات وإشباع الضفة الغربية بالمستوطنين الكولون!

كتب باسل رزق الله:

تمايزت المستوطنات الإسرائيلية الكولونيالية في مناطق الضفة الغربية بنمط بناء موحد نسبياً، أحياء مرصوفة تُظهر التخطيط المركزي، ومساحات خضراء، ومتربعةً على قمم الجبال، ومنازل صغيرة بقرميد أحمر يمكن ملاحظته عن بُعد، مما يجعل الناظر يعرف أنها مستوطنة إسرائيلية، فهي تُشكل مشهداً أوروبياً يقتحم المشهد الفلسطيني المختلف عنها. تُكوّن هذه المستوطنات جزءاً من مصفوفة الضبط الاستعمارية في فلسطين باعتبارها تلعب دوراً أمنياً (إلى جانب أدوار اقتصادية وسياسية ودينية)، فهي تستمر في خلق نمط من الهيمنة على حياة الفلسطيني/ة اليومية، فلا يتمكن من التنقل من أي مكان داخل مدن الضفة الغربية إلَّا من خلال المرور بها، كما أنها تهيمن على الحياة داخل المدن الفلسطينية مثل الخليل ورام الله اللتين تحيط بهما المستوطنات من كل جوانبهما.

الفلسطيني المتنقل في مدينة رام الله والمنطقة المحيطة بها مؤخراً، بدأ يلحظ نوعاً جديداً من التمدّد في المستوطنات، وهو البناء العمودي، كنمط جديد من البناء على الأقل في المستوطنات المحيطة بمدينة رام الله، التي أنشئ غالبها في منتصف السبعينيات. يمكن ملاحظة هذا النمط حالياً، في مستوطنة عوفرا، شمال غربي مدينة رام الله، ومستوطنة بيت إيل الواقعة على مدخل مدينة البيرة الشمالي، وقد ظهرت عدة بنايات ضخمة وتُلاحظ من عدة أماكن من داخل المدينة، مع إعلانات تجارية لبيع الوحدات الاستيطانية مُنتشرةً على طول شارع ٦٠ الاستيطاني، ومؤخراً عبر شبكة الإنترنت.

سنحاول في هذة المقالة تتبع هذه الأحياء الاستيطانية الجديدة، من خلال المعلومات المتوافرة عنها من إعلانات ترويجية وتصريحات صحافية مرتبطة بالأحياء من أجل تقديم عرض لهذا النمط الجديد الاستيطاني الجديد.

«تسعين بدلاً من تسعة»!

تأسست مستوطنة «عوفرا» العام ١٩٧٥، بقرار من وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه شمعون بيريس، على أرض تعود ملكيتها إلى فلسطينيين/ ات من قريتي سلواد وعين يبرود، في مكان كان بالأساس قاعدةً عسكرية أردنية. حتى العام ٢٠١٨ أقيم في عوفرا ٦٢٥ بنايةً، حوالي ٤١٣ منها على ملكيات فلسطينية خاصة، أي ما نسبته ٦٦٪ من مجموعة البنايات في المستوطنة، كما يوجد فيها ٥ مؤسسات تعليمية و٧ مبان صناعية، والمستوطنة مقامة على ٥٥٠ دونماً، جزء كبير منها مُعلن كمناطق مفتوحة وزراعية أو مخصصة للبنية التحتية للمستوطنة. [١]

عند تصفح مواقع إنترنت فلسطينية وعربية يظهر عليها إعلانات إسرائيلية كان أحدها يحمل جملة «عوفرا: الآن هذا ممكن»، ولعل لهذه الجملة دلالة بعودة إمكانية البناء في عوفرا بعد هدم ٩ منازل فيها نتيجة البناء على ملكيات خاصة فلسطينية وتَقييد أخرى بقرار من المحكمة العليا. عند تتبع هذا الإعلان ننتقل إلى صفحة ترويجية خاصة في المشروع، تحتوي على عدة صور لمستوطنة عوفرا وللبنايات الجديدة فيها، كما تقدم مزايا العيش في مستوطنة عوفرا: «مواصفات بناء ممتازة، منظر أخاذ، ١٥ دقيقة بعيدة عن القدس، مؤسسات تعليمية ممتازة، مجتمع دافئ». ويشير الإعلان إلى أن الشقق عائلية وفسيحة تبدأ فيها أسعار الشقق من مليون و٣٠٠ ألف شيكل وتصل حتى مليون و٨٠٠ ألف شيكل. [٢]

يُقام الحي الاستيطاني الجديد، بالقرب من الشارع الذي يفصل عوفرا عن قرية سلواد المجاورة، خلال المرور من شارع يمكن رؤية الطوابق المرتفعة من البناء، أما المنخفضة فيحجبها جدار يحيط بالمستوطنة. تقوم على المشروع حركة «أمانا» (مقاولون من أجل الحق في الاستيطان) وهي حركة انبثقت عن حركة غوش إيمونيم الاستيطانية العام ١٩٧٩، ونشطت في البناء الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة والنقب والجليل والجولان، وتهدف إلى إقامة مستوطنات جديدة وزيادة البناء في القائم منها، وتسعى إلى المساهمة في استيطان مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية. [٣]

يُعد هذا المشروع أول مشروع بنايات مرتفعة في مستوطنة عوفرا، وسيتكون من ٦ عمارات، تحتوي على ٩٠ شقة سكنية، مما يعني إمكانية زيادة حوالي ٥٠٠ مستوطن جديد على الأقل في المستوطنة، و٩٠ عائلة جديدة إضافة إلى ٧٠٠ عائلة موجودة سابقاً، حتى الآن يبدو أن ما أنجز من المشروع عمارتان فقط، مع إتاحة إمكانية السكن فيهما قبل اكتمال المشروع كله.

أطلق على الحي اسم «تل موشيه» [٤] وستكون المرحلة الأولى من المشروع جاهزةً للسكن في نهاية العام الحالي، فيما من المتوقع أن يكون المشروع جاهزاً بشكلٍ كامل، خلال السنوات الثلاث القادمة. وتصف حركة «أمانا» الاستيطان في عوفرا بأنه «حلم إسرائيلي في بيئة ريفية». تُصنف عوفرا بأنها مستوطنة ذات طابع قومي ديني، لذلك يصف منسق المجتمع فيها، ريكي لانغ، المستوطن في عوفرا منذ ٢٢ عاماً، طبيعة المجتمع بكونه «مجتمعا متدينا وعالم التوراة مهم فيه، ولكنه منفتح على الجميع ويتقبل الناس (المستوطنون الجدد)». [٥]

العمل في المشروع الاستيطاني الجديد انطلق في أيار ٢٠١٩، وجاء بعد عامين من هدم بؤرة عمونا الاستيطانية التي احتوت على تسع منازل، لذلك احتفى أحد المواقع بهذا المشروع عند عنونته خبر انطلاقه بـ«تسعين بدلاً من تسعة»، مشيراً إلى كون المشروع «حصل على الموافقة من قبل كل الكيانات السياسية والقانونية». [٦]

يقوم المشروع على أساس زيادة عدد المستوطنين وانخفاض أسعار الشقق بحسب مسوق المشروع زوري أفيور الذي أشار إلى أن مشروع عوفرا يُعد من أول المشاريع في الضفة الغربية التي تأخذ نمط البناء المرتفع، مضيفاً أن المستهدف من المشروع أساساً العائلات المنتمية إلى التيار القومي الديني بشقق ذات مستوى عالٍ وأسعار منخفضة وحياة اجتماعية نابضة بالحياة «فقد سئموا من الاغتراب في المدن الكبيرة». ولأن المشروع مصمم أساساً للعائلات المتدينة فهناك شقق واسعة تتناسب مع مستوى الإنجاب المرتفع لديهم. [٧]

استيطان مُطل على رام الله

عند المرور بالقرب من مدخل البيرة الشمالي وأطراف مستوطنة بيت إيل، يمكن مشاهدة عدة بنايات ضخمة على طرف المستوطنة، تطل على مدينتي رام الله والبيرة ومخيم الجلزون، وهي مشروع بناء حي آخر ضمن نمط البناء العمودي الجديد في المستوطنات. تأسست مستوطنة بيت إيل العام ١٩٧٧ على أراضي قريتي بيتين ودورا القرع، وبدأت كغالبية المستوطنات في حينه ضمن معسكر للجيش قبل أن تستقل عنه وتتأسس المستوطنة بشكلٍ مستقل، وكما مستوطنة عوفرا، أقيمت المستوطنة بالقرب من معسكرٍ كان يعود للجيش الأردني سابقاً، وبني معظم المستوطنة على أراضٍ تصنف كملكيات خاصة. رغم ذلك، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية تفكيك المستوطنة، واستندت إلى رأي منسق أعمال الحكومة في المناطق آنذاك أبراهام أورلي الذي أكد وجود ضرورة أمنية لإقامة المستوطنة. ويستوطن في بيت إيل حالياً حوالي ٥٦٠٠ مستوطن. وتحيط بها البؤرتان الاستيطانيتان جفعات آساف وعوز تصيون.

يبدو أن الجزء الأول من مشروع البناء العمودي في مستوطنة بيت إيل قد وصل إلى مراحله الأخيرة، مما نستطيع أن نراه من خارج المستوطنة، وتقوم على المشروع شركة «كيدما Kedma» وهي شركة عقارية «مختصة في بناء وإدارة المشاريع والمجمعات السكنية (الاستيطانية) في جميع أنحاء إسرائيل»، كما تعرف عن نفسها في موقعها. وللشركة هدف استثماري بالطبع لكنها تضع الهدف الأيديولوجي الاستيطاني في صلب عملها فتتحدث «عن الميزة العظيمة للبناء في أرض إسرائيل»، وفي التعريف عن مالكي الشركة يعزو أحد مالكي الشركة قدومه مستوطناً إلى البلاد من الأورغواي إلى أسباب أيديولوجية. [٨] الشركة الثانية المشاركة في المشروع هي «أفني ديرخ» avney derech.

تظهر الأبعاد الأيديولوجية في الإعلان المخصص للمشروع، إلى جانب وصف الشقق وميزاتها، ويُشار إلى أن ميزة السكن في مستوطنة بيت إيل «المناظر التوراتية، والارتباط الأبدي بالتاريخ اليهودي». [٩] يتكون المشروع من ٨ بنايات، سيكون فيها حوالي ٣٠٠ وحدة سكنية، وحتى بداية تشرين الأول الحالي تم بيع ١٣٠ شقة من المشروع. [١٠] كما يُروج للمشروع بحكم قربه من المدن المحتلة الأخرى فهو لا يبعد عن القدس سوى ٢٥ دقيقة وعن مستوطنة أريئيل ٣٥ دقيقة وعن مناطق الاستيطان في المركز ٥٠ دقيقة. وعن أهمية المشروع يقول رئيس مجلس المستوطنة شاي ألون: «إن هذا المشروع سيساهم في التغلب على نقص الأراضي! وإرساء حقائق على الأرض»، كما أن المستوطنة كما يقول «تعاني منذ سنوات من نقص البناء مما انعكس في إغلاق عدد من الصفوف الدراسية فيها وارتفاع متوسط الأعمار في المستوطنة». [١١] ويظهر أن هذه هي المرحلة الأولى من المشروع، فيما تذكر صفحة مجلس بيت إيل على فيسبوك أنهم سيحصلون قريباً على موازنة من أجل بناء ٣٥٠ وحدة استيطانية جديدة بنفس نمط البناء المرتفع. [١٢]

معظم الحديث الإسرائيلي عن هذا النمط الجديد من البناء، جاء في سياق الإشارة إلى كونه يتغلب على «قلة الأراضي» المتاحة للاستيطان، لكن هذا لا يعني بالطبع توقف التوسع الاستيطاني المباشر من خلال تمدد المستوطنات، فارتفاع عدد المستوطنين يعني الحاجة إلى بنية تحتية أكبر وبالأخص الطرق، خاصةً وأن جزءاً كبيراً من الترويج لهذه المشاريع يقوم على كونها «بعيدةً وقريبة»، أي عدم وجودها في داخل مدينة/ مستوطنة كبيرة ولكن هناك منالية الوصول إليها في وقت قصير. لذلك احتفت صفحة شركة «كيدما بيت إيل» بمنشور لرئيس مجلس بنيامين الاستيطاني يسرائيل غانتس الذي أعلن فيه عن الحصول على موافقة على توسعة طريق مستوطنة آدم (جيفع بنيامين)- حزما، باعتبار أن هذا الإعلان سيسهل تنقل المستوطنين. [١٣]

كما نشر مجلس مستوطنة بيت إيل في صفحته على فيسبوك خبر استقبال وزيرة النقل (السابقة) ميري ريغف في أيار الماضي في المستوطنة والطلب منها توسيع شارع ٤٦٦ الذي يربط مستوطنة بيت إيل بشارع ٦٠.[١٤] يتلاقى ذلك مع مشروع ريغف التي تسعى من خلاله إلى ربط مستوطنات الضفة الغربية الصغيرة مع الكبيرة ومنها مع المدن المحتلة داخل الخط الأخضر من خلال شبكة عملاقة من الطرق. [١٥] ومما يظهر فإن العمل على هذه الطرق الاستيطانية قيد التنفيذ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التنقل في الضفة الغربية، على سبيل المثال بالقرب من حاجز زعترة جنوبي نابلس، يمكن ملاحظة أعمال شق طرق كبيرة، ستصل حتى مستوطنة يتسهار.

أما مشاريع الضم الزاحف وتوسيع الاستيطان فهي مستمرة بالطبع، ففي آب من العام الحالي وافقت الحكومة الإسرائيلية على بناء ٢٢٠٠ وحدة استيطانية جديدة لأول مرة منذ ٨ أشهر. بالإضافة للعمل على تمهيد بناء ٣٥٠٠ وحدة استيطانية في منطقة E١ قرب القدس، [١٦] والتخطيط لمشروع استيطاني كبيرة في المنطقة الواقعة بين رام الله والقدس لبناء ١٠٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة، [١٧] وهي مخططات تتكامل مع الاستيطان في كل البلاد، فوزيرة الداخلية أييلت شاكيد تدفع قدماً بمشروع بناء ١٠ تجمعات استيطانية في النقب. [١٨] وهذا جوهر عمل الحكومة الإسرائيلية - كما الحكومات السابقة- فقد ورد في الاتفاقيات الائتلافية التي تم توقيعها بين مكوناتها ضمان الاستيطان في مناطق «ج» بالضفة الغربية وتخصيص الموارد لذلك، والاستمرار في المخطط العام للطرق الاستيطانية في الضفة الغربية. [١٩] والإشارات على ذلك تظهر في التعامل مع البؤرة الاستيطانية «أفيتار» وصولاً إلى سماح قائد لواء غور الأردن في جيش الاحتلال لمجموعة من المستوطنين بالمبيت في موقع عسكري رغم معرفته بنيتهم إقامة بؤرة استيطانية [٢٠] وتجاهل إخلاء أراض سيطر عليها مستوطنون وينفذون فيها مشاريع زراعية. [٢١]

جزء من الخلاف الذي يؤخر الاستيطان يقوم بين الإدارة المدنية والمستوطنين، وأساسه وتيرة الاستيطان، ويعود ذلك لقضايا تقنية مثل عدم تسوية أراضي الضفة الغربية، والعمليات البيروقراطية الطويلة التي تبدأ من وضع المخططات وتجنيد الميزانيات وصولاً للبناء. [٢٢]

لذلك يحاول المستوطنون التعاطي مع المعطيات والوقائع على الأرض، فرغم أن الدولة وقانونها (قانون سلب) أقيما على أساس الاستيطان والسيطرة على الأرض، إلا أنها تتعثر في أحيان وتفشل في السيطرة على المزيد من الأراضي أو لا تجاري الوتيرة المطلوبة، كما أن وقوع العديد من المستوطنات بالقرب من المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، يجعل إمكانية الحصول على الأرض صعبةً في الكثير من الأحيان، رغم ذلك لا يريد المستوطنون أن يكون الوصول المحدود (الواسع حقيقةً) أو لنقل شرعنة وقوننة سلب الأرض أو إجراءات التقاضي القانوني عائقاً أمام السعي المحموم للاستيطان المتزايد في الضفة الغربية، فقرر المستوطنون التخلي عن «رفاهية» المنزل المستقل، الذي كان يميز المستوطنات أساساً والذي قد يكون دافعاً للانتقال إليها، والتوجه نحو البناء العمودي، لتكون بيت إيل مثل تل أبيب ورعنانا، كما تشير الشركة المنفذة للمشروع في بيت أيل. ونمط البناء الجديد في هذه المستوطنات يؤدي دوراً وظيفياً من خلال إشباع الضفة الغربية بالمستوطنين وزيادة عددهم فعلياً، مع الاستمرار في السعي للحصول على أكبر كمّ من الأراضي، من دون أن تتسبب الإجراءات القانونية أو السياسية في تأخير وصول المزيد من المستوطنين إلى الضفة الغربية؛ فيما يتكامل تقطيع أراضي الضفة الغربية ومحاولة نشر البؤر الاستيطانية فيها، مع الزيادة السكانية للمستوطنين فيها، وخلق معازل فلسطينية مُحاطة بالاستيطان الزاحف من كافة الجهات.

(هوامش)

1. "Why the Illegal Housing in Ofra Should Not Be Legalized", peacenow, (12-12-2018): https://bit.ly/3ArDeWU
2. إعلان مشروع مستوطنة عوفرا: https://bit.ly/3iM7WnA
3. صفحة منظمة "أمانا" على ويكيبيديا، بالعبرية: https://bit.ly/3Fsu6W1
4. على اسم المستوطن موشيه نفتالي الذي كان يخدم في لواء جولاني وقتل العام 2011 على الحدود المصرية وكان يستوطن في عوفرا.
5. "البناء المرتفع: مشروع بناء جديد في عوفرا"، سروجيم srugim، 28-1-2020، https://bit.ly/3iKmN1Y [بالعبرية]
6. "90 بدلاً من تسعة: إنشاء حي جديد في عوفرا يوم العيد"، سروجيم srugim، 14-5-2019، https://bit.ly/3oO44pZ [بالعبرية]
7. يونتان صيدون، "السور والبرج [حوماه فمجدال]: بدأ البناء المرتفع في مستوطنة عوفرا"، كالكاليست calcalist، 1-8-2019، https://bit.ly/3FH4Tr1 [بالعبرية]
8. صفحة وصف شركة كيدما: https://bit.ly/2YDRQ8I
9. صفحة مشروع بيت إيل في موقع شركة كيدما: https://bit.ly/3oOk37E
10. "أبنية طويلة في بيت إيل"، https://bit.ly/3ImptEJ، 1-10-2021، goyosh [بالعبرية]
11. "شاي ألون- رئيس مجلس بيت إيل، حول تسريع البناء والتنمية: في سنوات القادمة ستصبح بيت إيل عاصمة لبنيامين وستضاعف نفسها"، موقع القناة 20، 8-10-2020، https://bit.ly/2Ywi39v [بالعبرية]
12. منشور فيسبوك على صفحة مجلس مستوطنة بيت إيل حول الحصول على مشروع موازنة بناء 350 وحدة استيطانية، نُشر في 3 حزيران 2021، https://bit.ly/3uXusiq [بالعبرية]
13. منشور فيسبوك من صفحة رئيس مجلس بنيامين الإقليمي يسرائيل غانتس، نُشر في 18-11-2020، https://bit.ly/3oNatSo [بالعبرية]
14. منشور فيسبوك على صفحة مجلس مستوطنة بيت إيل، حول استقبال وزيرة النقل ميري ريغف، نُشر في: 30-5-2021، https://bit.ly/2YGkyGf [بالعبرية]
15. "خطة غير مسبوقة لربط المستوطنات بالمدن داخل الخط الأخضر"، ألترا فلسطين، نُشر في: 9-11-2020، https://bit.ly/3Dpubrt
16. صالح النعامي، "إسرائيل تمهد لبناء 3500 وحدة استيطانية في محيط القدس"، العربي الجديد، نُشر في: 4-10-2021، https://bit.ly/3mB512p
17. "The New 10,000 unit Israeli settlement will cut off Jerusalem from Palestinian territories", New Arab, 8-10-2021, https://bit.ly/3FuvcAv
18. Yori Yalon, "Interior minister pushing plans for 10 new Negev localities", israelhayom, Published on 10-07-2021, https://bit.ly/3aket4B
19. برهوم جرايسي (إعداد)، "اتفاقيات الائتلاف للحكومة الإسرائيلية الـ36 والسير الذاتية للوزراء"، (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2021)، ص 14. إصدار إلكتروني يمكن مراجعته من خلال: https://bit.ly/3wG6CYA، تجليات ذلك ظهرت سريعاً فخلال الدورة الماضية للكنيست طرح 25 قانونا "للضم المباشر" لمناطق من الضفة الغربية و10 قوانين "للضم الزاحف" بحسب رصد مركز مدار. أنظر: برهوم جرايسي، " مع افتتاح الدورة الشتوية: 88 مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال على أجندة الكنيست الإسرائيلي!"، المشهد الإسرائيلي، 4 تشرين الأول 2021، https://bit.ly/3uZaCmJ
20. "بعد الارتفاع الكبير في أعداد القتلى بنيران الجيش الإسرائيلي، كوخافي طلب من القادة تهدئة الوضع في الضفة الغربية". مختارات من الصحف العبرية، عدد 3620، 8-10-2021، ص 3.
21. Hagar Shezaf, "Top Court Orders Israel to Explain Refusal to Evict Settlers From Palestinian Land", haaretz, Oct. 8, 2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-top-court-orders-israel-to-explain-refusal-to-evict-settlers-from-palestinian-land-1.10277562
22. وليد حباس، "الخلاف بين الجيش والمستوطنين على أراضي الضفة الغربية: خلاف على أسلوب التوسّع الاستيطاني لا على المبدأ!"، المشهد الإسرائيلي، 16 آب 2021، https://bit.ly/3v0ydn9

قراءة في تقرير جديد: "إسرائيل تحوّلت إلى قوة مُخيفة في مراقبة سكّانها والتجسّس عليهم"!

كتب عبد القادر بدوي:

سبق للعديد من المُساهمات السابقة في مُلحق "المشهد الإسـرائيلي" أن تناولت تقارير إسـرائيلية سلّطت الضوء على موضوعة أنظمـة المراقبة التي طوّرتهـا وراكمتها السـلطات الإسـرائيلية المُختلفـة على مدار السـنوات الماضية والإشـكاليات المُحيطة باستخدامها في "الفضاء العـام الإسـرائيلي"، من ناحيـة انتهاكهـا للخصوصية والمسّ بالحريات المدنية. [1]

في هـذا السـياق، يأتي التقريـر الصادر فـي المحلق الاقتصادي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، "كلكاليسـت"، بعنوان "عينُنا عليك: نحن نرى كلّ شيء" بتاريخ ١٤،١٠،٢٠٢١، ليُسـلّط الضوء على أنظمة المُراقبة الإسـرائيلية الصارمة المُسـتخدمة في "الفضاء العام"، والتي حوّلت الأخير إلى ما يُشـبه برنامج "الأخ الأكبر" الإسرائيلي التلفزيوني الذي يمكـن رؤية وسـماع المشـاركين فيه فـي كل مكانٍ في المنزل المُقيمين فيه، من خلال وسائل المراقبة والتسجيل والتصوير المُنتشرة في كافة أرجائه.

ينطلق التقرير من افتراض مفاده أن إسـرائيل أصبحت دولة مراقبة بامتيـاز؛ نتيجة عددٍ لا يُحصى من الكاميرات ومنصّات التجسّـس والرقابة التي توثّق تقريباً كل خطوة من خطـوات مواطنيها وسَـكّانها، بالإضافة إلى كل حركة علـى الإنترنت وكل معاملة ماليـة، حيث يتم تخزين هذه المعلومات في قواعد بيانـات ضخمة معظمها غير خاضع للإشـراف - وقد تم بالفعل إساءة اسـتخدام بعضها. وقد اشـتدّت هذه العملية في العاميـن الماضيين؛ إذ غرقت الدولة ومؤسسـاتها المُختلفة في جنون المراقبة، وخاصّة خلال أزمة تفشّـي جائحة كورونا، وقد سـعت السـلطات المُختلفة، سـلطة بعد سـلطة، أو طالبت، بتوسيع قدرتها على، وصلاحياتها في، تتبُّع السـكّان. بدأ ذلك في توظيف جهاز الأمن العام- الشاباك- لمراقبة مرضى كورونا، وتحديد المواقـع، وتصوير المعزولين في المستشـفيات، وطلبت الحكومة مـن جهتها أن يتم نقل جميع هذه البيانات إلى الشـرطة، التي تم كشف بعض مسـاعيها لمراقبة نشاط المُتصفحين على الشـبكة. ثـم أبلغـت وزارة الاتصالات الجمهـور بأنها تعتـزم طلب المعلومات الشـخصية لأي مُشـترك يحصل على الإنترنت من خلال الكوابل أو الشبكة الخليوية. ثم اتضحت مسـاعي بنك إسرائيل في الحصول علـى جميع المعلومـات المالية الخاصـة بالجمهور التي تحتفظ بها شركات الائتمان والبنوك، وبين هذا وذاك، تم تمرير القانون الذي سـيعمل على "تقييـد الأبرياء بقيود إلكترونية".

يقدّم التقرير مُلخّصاً للوضع الحالي في إسرائيل فيقول: "لا توجد طريقـة للتعبير عن الوضع الحالي أكثر من القول بأن إسـرائيل تحوّلت إلى دولة مراقبة شـاملة، حيث يتم تصوير وتسـجيل كل شـيء وتوثيقه، من ثم فهرسـته ومُعالجته فـي قاعدة بيانـات ضخمة، من قِبـل الجهات المُختصّة في السـلطات المحلية والحكوميـة المتنوعة، دون معرفـة الهدف من ذلك، أو بالحـدّ الأدنى كيف يتم اسـتخدام هذه البيانات وفيما يتم توظيفها؟ وما الغرض من اسـتخدامها؟ والأهم مـن ذلك؛ من يُمكنـه الوصول إليها وما هي المُحدّدات والشـروط - إن وجِدت؟ وهو الأمر الذي تـزداد أهميته بعد أن ثبتَ، وفي حالات عديدة خلال السـنوات الماضية، اسـتخدام هذه البيانات بشكلٍ 'غير قانونـي' من بعـض أفراد المؤسسـة الشـرطية وأجهزة المُخابرات لأهداف شخصية".

يُشـير التقرير إلى منظومة "عين الصقر" الرقابية "التي لم يتم تشـريعها فـي القانون"؛ ويرى بأنهـا تُمثّل أحد أذرع منظومـة الرقابة الإسـرائيلية وليسـت كلّها، حيث تتجلّى هذه المنظومة في صورتها المُعلنة والواضحة في الكاميرات الذكية وأجهزة المراقبة المُختلفة المُنتشـرة، بشـكلٍ كبير جداً، في الفضاء العام الإسـرائيلي (الشوارع والطرقات والمؤسسات المختلفة... إلخ)، يعمل بعضها في خدمة السلطات المحلية أو السـلطات الرسمية في الدولة أو في خدمة التعـاون القائم بين القطاعين الخاص والعام (الحكومـي). وقد أصـدرت هيئة حمايـة الخصوصية في وزارة العدل بيانـاً ورد فيه أن إجـراءات الرقابة المذكورة تحمل سلطة تأديبية وعقابية تؤثّر بشكلٍ كبير على سلوك المواطنين الخاضعين للرقابة، وهو الأمر الذي يمسّ، بشكلٍ جوهري، قوانين الحريات العامة والخاصّة في إسرائيل.

يقول التقرير إنه وعلى الرغم من اسـتجابة الجهات ذات الصلة لطلـب "هيئة حرية المعلومـات" المقدّم للحصول على تفاصيل حول الكاميرات الموجودة في الفضاء العام، إلّا أنهـا رفضت تحديد عدد الكاميـرات الموجودة، ومكان تواجدها، ومتى تم تثبيتها وكيـف، أو حتى عدد المرات التي تم فيها استخدامها، وأين يتم تخزين هذه البيانات ومـدّة تخزينها وغيرهـا من التفاصيـل ذات الصلة، وقد تم تبرير هذا الرفض الشـامل بمبرّرات أمنية، حيث دأبت السلطات على استخدام المبرّر ذاته في مثل هذه الطلبات.

"قواعد بيانات الشرطة: التحقّق من مكان تواجدك حتى لو لم تفعل شيئاً"!

يُشـير التقرير إلـى أن الشـرطة الإسـرائيلية مُرتبطة بالعديـد من منظمـات الرقابة الإسـرائيلية، سـواءً تلك التي تم تشـريعها في القانون أو التي لم يتم تشريعها كمنظومتي "عين الصقر" المُشـار إليها أعلاه، و"مدينة بلا عنـف"، بالإضافة إلى أنظمة الكاميرات فـي الفضاء العام التي تسـتطيع الوصول إليها بسـهولة. ويُشير المُحامي أفنير فينتشـوك، رئيس قسـم الحق في الخصوصية في جمعيـة حقوق الفرد الإسـرائيلية، أن هذا يُضيف لقواعد بيانـات الشـرطة بيانات ضخمـة من صـور فوتوغرافية وغيرهـا، إلـى جانب امتلاكهـا القدرة علـى الوصول إلى قاعـدة البيانات "البيومترية الوطنية" في إسـرائيل، على خـلاف ما هو معمول به فـي الأماكن الأخـرى، حيث يحقّ للشـرطة الوصول إلى قاعدة البيانات البيومترية الشرطية فقط والتي تتضمّن المُشـتبه بهـم والمتهمين وأصحاب السوابق... إلخ.

ويُشـير فينتشـوك، الذي سـبق أن تقدّم في التماس للمحكمة ضدّ منظومة "عيـن الصقر" الرقابية، وطالب فيه بالكشف عمّا تتضمّنه المنظومة وقدراتها، إلى أن الأخيرة هي مشـروع شُـرطي يتضمّن نظاماً ضخماً من الكاميرات المُنتشـرة، بـدأ بالعمـل منـذ العـام ٢٠١٥، ويعمل على مُتابعة ومُلاحقة السـائقين على الطُرقات من خلال لوحات السـيارات، وإن ما يجعلهـا مُختلفة عن كاميرات السـير "المُشـرّعة في القانون" والتي تُخـزّن فقط المركبات التي ترتكب مُخالفات السـير؛ تُسـجّل كاميرات منظومة "عين الصقـر" كل حركة السـير على الطريـق وتحتفظ بها في "قوائم سـوداء"، على سـبيل المثال؛ المركبات المسروقة، المركبات المُنتهية صلاحيتها، أو حتى أصحاب المركبات الذيـن انتهت صلاحية رُخصة سـياقتهم، أو الأشـخاص الذين تحتاجهم الشـرطة للتحقيق في أي تفاصيل سواءً كانـت صغيرة أم كبيرة. ويبرز الانتهـاك الواضح هنا، من خلال قدرة الشرطة على الاحتفاظ بهذه البيانات لمدّة غير مُحـدّدة، بالإضافة إلى قدرتها على اسـتخدامها والرجوع إليهـا دون أي إذن قضائي (من المحكمة)، ما يجعل قاعدة البيانات هذه مُعفـاة من تطبيق "قانون حرية المعلومات" الذي يسـتثني في البند رقم (١٤) فيـه قائمة طويلة من أجهزة الأمن وإنفاذ القانون من التقيّد به.

يُشير التقرير إلى العديد من البرامج/ المشاريع الرقابية الأخـرى، مثلاً مشـروع "نظرة ٢٠٠٠" الذي تـم تفعيله في القدس فـي العـام ٢٠١٧. يتضمّن المشـروع ٥٤٠ كاميرا مُنتشرة في كافة أنحاء المدينة، ويحتوي بعضاً منها على تقنية تسجيل خاصّة لأصوات مُحدّدة (كالانفجارات، إطلاق النـار، الصراخ... إلخ) وتقـوم بتوجيه الكاميـرات نحوها، ويقتبس عن أحد كبار ضُبّاط الشـرطة قوله: "سيعمل هذا النظـام كمـا في الأفلام؛ لـن يكون هنـاك أي مواطن في المدينـة خارج نظام التصوير/المراقبة". وقد تم الكشـف لاحقاً (في تشرين الثاني ٢٠٢٠) عن أن هذه بعض كاميرات هـذه المنظومة تم توجيههـا لمُراقبة خيمـة الاحتجاج المُقامة أمام منزل رئيس الحكومة في الاحتجاجات الأخيرة ضد بنيامين نتنياهو. (في اسـتطلاع أجرته الشـرطة في العام ٢٠١٨؛ اعترف حوالي ٨٠٪ من ضُبّاط الشـرطة الذين شـملهم الاسـتطلاع، بأنهم اسـتخدموا قواعـد بيانات الشرطة لخدمة أغراضهم الشخصية، وأن حوالي ٦،٣٪ من إدانات الشرطة بارتكاب جرائم تأديبية كانت بسبب إساءة استخدام قواعد البيانات هذه).

ويذكـر التقريـر أن "جمعية حقـوق الفـرد" وجمعية "خصوصية إسـرائيل" قدّمتـا في أيار الماضي التماسـاً للمحكمة العليا طالبتا فيه بتنظيم عمل كاميرات الشرطة، وهـو الأمر الذي قوبل بعد فتـرة قصيرة بقيام وزارة الأمن الداخلي بالإعلان عن مشـروع قانون، عُـرف لاحقاً بـ "قانون الكاميرات" والذي تُمنح الشـرطة بموجبه الحق المُطلق في وضع الكاميرات في كل أرجاء الفضاء العام؛ سـواءً الذكية- المحمولة والثابتة، والكاميرات العلنية والسـرّية، على أن يُمنح ضابط الشـرطة الحقّ في التصرّف في اسـتخدامها بحسب "ما يراه مُناسباً"، ليس كذلك فحسب، بل أيضاً يكون من حقّ الشـرطة استدماج تقنيات رقابة ومُلاحقة إضافية دون تنظيـم ذلك قانونياً أو إعلام الجمهور. خلاصة القول؛ إن مشـروع القانون هذا (الذي أُغلق فـي آب عن الجمهور) يمنح الشرطة سلطة مُطلقة لإجراء عمليات مراقبة جماعية مستمرّة، دون أي مراقبة قضائية أو برلمانية.

"برعاية القانون: مدينة بلا عنف، مدينة بلا خصوصية!"

يُشير التقرير إلى مشروع "مدينة بلا عُنف" الذي أطلقته وزارة "التمكين والنهوض بالمجتمع"، والذي يتضمّن نشر وتثبيت مئـات الكاميرات، بالإضافة إلـى تفعيل تقنيات تكنولوجيـة أخرى تعمـل على مدار اليوم (٢٤ سـاعة) بلا توقّـف، لتحديـد العنف فـي الأماكن العامـة ومُلاحقته بالتعاون مع الشرطة في أكثر من ١٥٠ بلدة ومدينة، وتوسّع لاحقاً ليشمل المدارس ومناطق الترفيه والسياحة. حيث أن هذا المشروع، بحسب ما ورد في التقرير، "تم تنفيذه بدون تنظيم قانوني سـليم وبدون إطـار تنظيمي يعالج قضية الخصوصية"، وهذا بالاسـتناد إلى ما ورد في تقرير صادر عـن "مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيسـت". كما أن جزءاً كبيراً من هذا المشـروع الرقابي مُرتبط بمشروع "عين الصقر" الذي أطلقته الشرطة، والذي تم التطرّق إليه أعلاه. ويرى التقرير أن هذا المشـروع فتح من شـهية السلطات المحليـة المختلفـة و"الهيئـة الوطنية لأمـن المجتمع" للتوسّـع في نشر وسائل الرقابة والملاحقة تحت مُسوّغات "مراقبة العنف".

"في جيبك ومحفظتك: كم ربحت وماذا اشتريت؟"

يُشـير التقرير إلـى أن الرقابة لا تتوقف على الشـوارع والطرقات والفضاء العام، بل أيضاً تنسـحب على السلوك المالي الخاص لكل مواطن إسرائيلي، حيث تم الكشف في آب الماضي عن قرار اتخذه بنك إسـرائيل بموجبه سـيتم بنـاء قاعدة بيانـات مالية لجميع سـكّان إسـرائيل، وقد جـاء ذلك في خطاب موجّه إلى البنوك وشـركات الائتمان، أوعز فيه بنك إسـرائيل إليهم بتقديم معلومات شـاملة عن عملائهم على مدى السـنوات السـبع الماضية بحلول كانون الأول ٢٠٢١، بما يشمل أيضاً نفقات بطاقات الائتمان واستخدام الشيكات والسحب النقدي وغيرها من المسائل المالية.

الرقابة على الهواتف والإنترنت

يقول التقرير إن الحكومة الإسـرائيلية وافقت في العام ٢٠٠٧ علـى مجموعة من الإجـراءات التي تمنح الشـرطة وأجهـزة أُخـرى من أجهـزة إنفـاذ القانون القـدرة على الحصول على بيانات شـركات الاتصالات، وقد تم دمج ذلك فـي قانون "بيانات الاتصـالات"، سـواءً بموافقة قضائية مُسـبقة أو بدونهـا، على الرغم من الاعتـراض الذي أبدته الشـركات بحجّة أن ذلك يجعل الوصول إلى البيانات سهلا للغاية وينتهك خصوصية الأفـراد، إلّا أن المحكمة العليا الإسـرائيلية التي طُلب منها النظر في هذا الاعتراض في العام ٢٠١٢، أكدت أن القانون مُؤهل على الرغم من اعترافها بأنه ينتهك الخصوصية.

يُشـير التقرير إلـى أن هناك مُغالاة في اسـتخدام هذا القانون بشـكل مُتصاعد منذ ذلـك الحين، تصل في بعض الأحيان إلى إساءة استخدامه، ففي العام ٢٠٢٠ مثلاً، قدّمت الشرطة ٤٠٦٧٧ طلباً للحصول على بيانات اتصالات، بزيادة قدرها ٦٤٪ عـن العام ٢٠١٦، وقد تمّت الموافقة على جميع الطلبـات من قبل قاضٍ، علماً أن الطلبـات العاجلة المُقدّمة بدون أمر من الشـرطة كانت ٤٠٪ مـن هذه الطلبات (١٦٦٤٤ طلباً)، كما أن ٣٥٪ من هذه الطلبات كانت لمُتابعة تتراوح ما بين شهر وثلاثة أشهر، وقد ارتفعت طلبات المتابعة لمدّة عام فأكثر بنسـبة ١٤٠٪، وأصبحت في الوقت نفسه ذرائع الطلبات باهتة؛ عدم الامتثال للتعليمات؛ الإهانة الدينية؛ الإزعاج العام؛ السرعة الزائدة؛ وعدم الامتثال لإشارات السير وغيرها، أي أن الشـرطة اخترقت معلومات الاتصال الخاصّة بأشخاص لم يُعطوا حقّ المرور للمشاة في الشارع!، كل ذلك بدون أن يتم التصريح بالإجراءات القضائية اللاحقة.

وليس ذلك فحسـب، إذ يُؤكّد التقرير أنه تم الكشف في كانون الثاني الماضي عن نية وزارة الاتصالات إنشاء قاعدة بيانات يتم جمعها من مُزودي البيانات- بيانات شـهرية، عن عـادات اسـتخدام الإنترنـت والتلفزيـون والهاتف لدى المسـتخدمين، بمـا في ذلك سـرعة التصفّح وحجم البيانات، والوقت الذي يقضيه المُسـتهلك في المكالمات الهاتفية أو مشـاهدة التلفزيون على سبيل المثال. وكل ذلـك في الوقت الـذي تراقب الشـرطة والأجهزة الأمنية في قسـم الإنترنت في وزارة العدل الشبكات على الدوام، حيث اتخذت في السـنوات الأخيرة إجراءات احترازية ضد الأشـخاص الذين أعربوا عن نيّة التخطيط أو المشاركة في المظاهـرات، أو الذيـن حمّلوا صوراً معينـة في ملفاتهم الشـخصية الخاصة، ويُشـير التقرير إلى أن هذا النوع من المراقبة يُشـكّل انتهاكاً صارخاً لحرية التعبير والتظاهر والحقّ في المشاركة السياسية.

"معلومات الجسم: تُعطي الدولة إصبعاً، لكنّها تُريد اليد كاملة"

كمـا يُشـير التقرير إلـى أن أجهـزة الدولة الشُـرطية والأمنيـة، وعبر تغلغلها في كل المؤسسـات والقطاعات، تمكّنت من بناء قاعدة بيانـات ضخمة، وذلك من البيانات التي تم جمعها عن غالبية السـكّان في إسرائيل من خلال تقنيـة "البصمة" و"صورة الوجـه" المعمول بها في أماكن العمل المختلفة والمطارات والمؤسسـات الحكومية وغير الحكوميـة، بعد أن تـم اسـتبدال النظـام الورقي فيها لتنظيـم عمل الموظّفيـن والعاملين والمُسـافرين... إلخ. ويقـول التقريـر إن هناك حوالي ٥،٥ مليـون صورة وجه، و٣،٨ مليـون بصمة في قاعدة البيانـات البيومترية هذه، الأمر الذي يُحوّل كل شخص في إسرائيل إلى ملف يتضمّن بيانات تعريفيـة مُفصّلة عنه بما في ذلـك التعرّف على الوجه والبصمة، وليس كذلك فحسـب، بل إن هناك عملية مُستمرّة منذ العام ٢٠١٨ لإنشاء قاعدة بيانات وراثية يُطلق عليها "الفُسيفسـاء" تُجمـع من صناديـق المرضى لبناء أدوات للتنبّؤ بالأمراض والوقاية منها.

يصف فينتشـوك العمل الذي تقوم بـه أجهزة الدولة المختلفـة في هذا المجال بأنه يتم وفقـاً لطريقة الجدار والبـرج؛ حيث البدء في المشـروع ومن ثـم فرض الحقائق على الأرض، وهكذا اسـتطاعت معظم السـلطات، المحلية والحكومية، المُضي قُدماً بهذه المشـاريع ومن ثم العودة لتشـريعها بأثر رجعي في بعض الحالات. وهذا ما فعلته وزارة الصحة بالتحديد، حينما سقط مشروع "السجل الطبّي الوطني" من مسـار التشريع في الكنيست في العام ٢٠١٨، حيث لجأت الوزارة إلى بناء هذا السجل بمفردها، وهو الأمر الذي منح اليوم بعض الشركات التجارية الحق في الوصول إلـى قواعد البيانات هذه دون وجـود أي إجراءات قانونية مُنظّمة.

"الخصوصية ابتُليتْ بالوباء: «كورونا» فتحت الباب واقتحم «الشاباك» الداخل"!

يُشير التقرير إلى أن إحدى المُعضلات التي تسبّبت بها جائحة كورونا وواجهتها إسرائيل تمثّلت في الموازنة بين إيواء المرضى لحماية الجمهـور، وبين انتهاك خصوصية هؤلاء المرضى، حيث أن الخصوصية في إسرائيل بالتحديد ابتُليـت بالوبـاء، حينما عهدت الحكومة إلـى جهاز الأمن العـام- الشـاباك بالتحقّق مـن مكان وحركـة المُصابين، حيث يُسـمح له بمراقبة السكّان، وقد قام الجهاز، ونتيجةً لهذا التوظيف، باسـتخدام كافـة التقنيات الأمنية التي يمتلكها لتعقّب المدنيين في إسـرائيل، وأثار ذلك جدلاً واسعاً في الشارع الإسـرائيلي، إلى أن خلص تقرير خاص لمُراقب الدولة، نُشر في تشرين الأول الماضي، إلى نتيجة مفادها أن "الشـاباك لم يقم بالمهام التـي أوكلت إليه"، بعد أن حصل الجهاز علـى كافة البيانات من وزارة الصحة الإسـرائيلية وصناديق المرضـى والمختبـرات الصحية وغيرها خلال هذه الفترة.

وبحسـب التقرير، فإن تمكّن جهاز الشـاباك من استخدام تقنية الأسـاور الإلكترونيـة لمُراقبة العائدين من السـفر في إسـرائيل للتأكد مـن التزامهم بالحجـر الصحي جعلها "الديمقراطيـة الوحيـدة في العالم التـي فرضت مثل هذه الإجـراءات الرقابية الصارمة على مواطنيهـا"، وذلك بعد أن حصل الشاباك على موافقة حكومية باستخدام هذه التقنية فـي آذار المُنصـرم، إذ كان اسـتخدامها حتـى ذلك الوقت مُقتصراً على مُراقبة حركة المُتهمين بارتكاب جرائم جنائية. وجدير بالذكر أنه تم التوقف عن اسـتخدامها في ظل تراجع انتشار المرض خلال الموجة الثالثة. وفي آب، أي بعد الموجة الرابعـة، تبنّت الدولة تقنيـة مراقبة تكنولوجيـة متطوّرة أخرى تحت مُسـمّى "نظـام الموافقة المتطـوّر"- أو بالعبرية "هههسـكيمون همشـودراغ"- وهي تقنية تـم تطويرها من قِبَل الشـرطة بتكلفة نصف مليون شـيكل، وبحسـبها يتم إرسـال رابط إلكتروني إلى المحجورين عبـر الهاتف أو عبر البريـد الإلكتروني، وبُمجرّد النقر عليه، يتم تحديد موقعهم المُحـدّد، وبالتالي التأكّد فيما إذا كانوا فعلاً مُلتزمين بالحجر في المكان الذي أعلنوه مُسبقاً للسلطات المُختصّة.

(هـوامـش)

1. أنظر/ي مثلاً: هشام نفّاع، "بحث جديد: خروقات لأنظمة المراقبة بالكاميرات تُهـدّد الحق فـي الخصوصية وحريـات مدنيـة أخرى فـي إسـرائيل!"، المشـهد الإسرائيلي، 22.12.2020، HYPERLINK "https://bit.ly/3DQ0lwn" https://bit.ly/3DQ0lwn.

مشروع قانون لشرعنة استخدام وتصدير الماريغوانا (القنّب): إسرائيل تسعى لاجتياح السوق العالمية لاستهلاك السموم الطبية!

من دفيئة لزراعة القنب تابعة لشركة BOL.

(عن موقع «كالكاليست»)

كتب وليد حبّاس:

صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية، يوم الأربعاء ١٣ تشـرين الأول الحالي، على مشروع قانون يجيز استخدام الماريغوانا (القنّب) لأغراض طبية. وقد برزت القائمة العربية الموحدة برئاسة النائـب منصور عبـاس خلال عمليـة التصويت، باعتبارها حزبا إسـلاميا قام بدعم مشروع القانون بعـد أن عرضه علـى مجلـس الشـورى التابع له وحصل على موافقته، فصفق له أعضاء الكنيسـت الحاضرون. في خلفية مشـروع القانون، نقاشـات حـادة تتعلـق بأخلاقيات اسـتخدام السـموم، خصوصا نبتة الماريغوانا الطبية. لكن الأهم، وهو مـا تحاول المقالة أن تسـتعرضه، أن ثمة سـوقاً اقتصاديـة ناميـة داخل إسـرائيل، تعمل فيها العديد من شركات إنتاج الماريغوانا والتي تتطلع إلى دخول السوق العالمية. واليوم، يعتبر تصدير الماريغوانـا الطبية من أكثر مجالات الاسـتثمار إغراء ويعود بأرباح هائلة على الدولة التي تتقدم وتنافس على الصعيد العالمي.

مشـروع القانون الذي مر في القراءة التمهيدية يسـعى إلى تنظيم سوق الماريغوانا المستخدمة لغايـات طبيـة فـي إسـرائيل ويسـمح بزراعة الماريغوانـا وإنتاجهـا، وتوزيعها وتسـويقها وحيازتهـا، بشـرط الحصول على إذن رسـمي من وزارة الصحة الإسـرائيلية.[1] والائتلاف الحكومي الحالي بزعامة بينيت- لبيد، يعتبر الحكومة الأولى في إسرائيل التي تدرج عملية شرعنة الماريغوانا ضمن بنـود الاتفاقيات الائتلافية التي تشـكلت الحكومـة بموجبهـا. ومـن المتوقع أن تسـتمر مقترحات القوانيـن في الأعـوام القادمة إلى أن يتم تحويـل الماريغوانا إلى منتـج قانوني يباع في الأسـواق. وهناك سـببان يقفان خلف مشروع قانون الماريغوانا ولا بد من اسـتعراضهما لفهم السـياق الذي يحكم النقاشـات حول هذا السـم داخل الكنيست.

السـبب الأول والـذي يبدو أنه أقـل أهمية، هو الاهتمام بالمرضـى في إسـرائيل. اليوم، هناك حوالـي ١٠٠ ألف مريـض يسـتخدم الماريغوانا لأغراض طبية. قبل حوالي ٤ سـنوات، قدمت وزارة الصحة إصلاحات فيما يخص استخدام الماريغوانا الطبية، بيد أن الإصلاحات كانت معقدة لغاية الأمر الـذي صعب على المريض الحصول على إذن طبي، وسمح للجهات الرقابية أحيانا بمعارضة توصيات الأطبـاء الذيـن يسـمحون لمرضاهـم بتعاطي الماريغوانـا. وبالتالي، ارتفعت تكلفة الماريغوانا من ٣٧٠ شـيكل إلى حوالي ٤٠٠٠ شـيكل شهريا لكل مريـض.[2] ومـا تـزال وزارة الصحة ترفض اعتبـار الماريغوانا منتجا طبيـا، وتتعامل معها باعتبارها سـما خطيرا. وهذا أدى إلى عدم السماح للصيدليات ببيع الماريغوانا، والاكتفاء بنقاط بيع محدودة العدد. بعد أن فشـلت عضوة الكنيست، شيران هسـكيل، من حزب «أمل جديد»، في إلغاء القانون الذي يجرم الماريغوانا قبل شهرين، عادت الأسبوع الماضي وقدمت مشروع قانون معدلا، هو الذي مرّ بالقراءة التمهيدية. بيد أن هذا السـبب الذي ينظر إلى مصلحة المرضى لا يبدو أنه المحرك الأساس من خلف طرح مشروع القانون.

السبب الثاني والذي يعتبر أكثر أهمية، لكنه يحتل نقاشـات أقل في الإعلام الإسـرائيلي، هو مسـاعي إسرائيل لاجتياح السـوق العالمية للماريغوانا. في العام ٢٠١٦، كانت المبيعات العالمية من الماريغوانا القانونيـة تصل إلـى حوالي ١٤ مليـار دولار. اليوم ارتفعـت المبيعـات إلى حوالي ٦٣ مليـار دولار.[3] هذا يعني أن سـوق الماريغوانا العالمية هي سوق صاعدة وواعدة، وتعتبر أحـد الوجهات الأكثر إغراءً للمسـتثمرين والرياديين؛ خصوصـا وأن الـدول الغربيـة ماضية في شـرعنة الماريغوانا. وبالإضافة إلـى هولندا، فـإن الماريغوانا تبـاع قانونيا في ١٣ ولاية أميركية، وفي كل من أوروغواي، وكندا، والبيرو، وإسبانيا، وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول. لكن ثمة مشكلة في استيراد وتصدير الماريغوانا، وهي التي تهم الشركات الإسرائيلية.

حتـى الآن، لا تجيـز وزارة الصحة الإسـرائيلية تصدير الماريغوانـا الطبية إلى خارج إسـرائيل. حتى لو أن هناك دولا أوروبية مسـتعدة لاستيراد الماريغوانـا الإسـرائيلية، الا أن وزارة الصحـة الإسـرائيلية ترفـض تصديـر منتـج يعتبر غير قانوني داخل إسـرائيل. وإن شـرعنة الماريغوانا وتحويلها إلى عقار طبي، من شـأنه أن يساهم في فتح الأسواق العالمية أمام الشركات الإسرائيلية. حتى الآن فإن حوالي كيلو واحد من أصل كل ستين كيلو يتـم تصديرها إلى خارج إسـرائيل، على ما يبدو عن طريق مالطا وباستخدام طرق غير مباشرة.

فـي العـام ٢٠٠٨، كان هنـاك فقط ٨ شـركات إسـرائيلية تعمل على زراعـة الماريغوانا وبيعها داخل إسرائيل وفق إجراءات رقابية مشددة. اليوم هناك عشـرات الشـركات والتي سـوية تنتج ما مقداره ٤٠ طناً من الماريغوانا سـنويا. وللمقارنة، فإن ألمانيا تنتج فقط ٨ أطنان، بينما بريطانيا تنتج ١,٥ طن سـنويا. ويمكن الادعاء بأن سماح إسرائيل بتسـويق معظـم إنتاجها داخل إسـرائيل يأتي بهدف حث الصناعة الإسرائيلية على تطوير جودة الماريغوانـا من خلال البحـث والتطوير والتجريب على السـكان تحت بند الوصفـات الطبية. وتهتم إسرائيل حاليا بإنتاج ماريغوانا ذات تركيز عال من مادة THC وهي المادة المسؤولة عن «التسطيل» أو من مادة CBD وهي التي تدخل في صناعة السـم كعقار طبـي ويتم تطويرها داخل معامل متطورة.[4]

وتقـدر وزارة الصحة الإسـرائيلية بـأن مبيعات أكبر ١٢ شـركة ماريغوانا في إسـرائيل وصلت في العام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٣٤٠ مليون شـيكل. وتنتج هذ الشـركات حوالي ٤٠ ألف طن، لكنها تبيع إلى المرضى الاسـرائيليين حوالـي ٢٨ ألف طن فقط. الباقـي يبقى في المخـازن، الأمر الـذي يزيد من كميـة المخزون غيـر القابل للتصريـف، وبالتالي يزيد خسـائر الشركات. وسبب الإنتاج المرتفع هو التخطيط الاستراتيجي لدى الشركات الإسرائيلية والتي تسعى إلى اجتياح السوق الأوروبية بسرعة لأن الـدول الكبرى التـي تنتـج الماريغوانا، مثل الولايات المتحدة، ما تزال تحظر تصديرها.

إحدى أكبر الشركات في إسرائيل تدعى أنتركيور، ويتـرأس مجلـس إدارتهـا ايهود بـاراك، رئيس الحكومة الإسـرائيلية الأسبق. وصلت مبيعات هذه الشركة في العام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٦٥ مليون شيكل، وهي تستعد للمزج مع شـركة space الكندية في صفقـة تقدر بحوالـي ٣٠٠ مليـون دولار، وبالتالي سـتتمكن من مداولة أسهمها في بورصة ناسداك في نيويـورك.[5] لكن باقي الشـركات الكبرى، بما فيها شـركة BOL لإنتـاج الماريغوانا لا تفصح عن مجالس إدارتها وطاقم العمل بداخلها، لكنها تقيم فرقاً بحثية بالتعاون مع معظم جامعات إسـرائيل، وتساهم بشـكل ملموس في تطوير البحث العملي المتعلق بإنتاج الماريغوانا على الصعيد العالمي.

من المتوقـع أن تتحول إسـرائيل إلى رائدة في صناعـة وإنتـاج الماريغوانا بسـبب تفوقها في مجـال الزراعـة الحيوية، وتقنيـات التهجين. ولا توجـد معلومـات واضحة حـول اختراق شـركات الماريغوانا هذه لأراضـي الضفة الغربية، لكن من الواضح أن القيود الموجودة على زراعة الماريغوانا في إسـرائيل ترفع من تكلفة الإنتاج وتدفع هذه الشركات إلى التفكير في استخدام أراضي الضفة الغربية بأشكال غير قانونية لبناء مزارع ماريغوانا بهـدف تقليـل التكاليـف الباهظـة. وواضح أن هناك مصالح اقتصادية لشـركات ومعامل تطوير ومهندسين زراعيين، وكل هؤلاء لديهم نفوذ قادر على التأثير على عملية صناعة القرار السياسي في إسرائيل أكثر بكثير من مجتمع المرضى.

(هـوامـش)

1. أي سـي إي، الطريق لشرعنة الكنابيس (القنب): القانون مرّ بقراءة تمهيدية، أي سـي إي، 2021. أنظـر الرابط التالـي: https://www.ice.co.il/consumerism/news/article/832583
2. معاريـف، قانـون الكنابيـس، معاريـف، 13 تشـرين الأول 2021. أنظـر الرابـط التالـي: https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-870619
3. موقـع فارموكان، الاسـتثمار الأهم فـي العالم: تصدير الكنابيـس الطبـي، 2020. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3jacQep
4. غالي يونـراب، تم ازالـة موانـع التصدير، إذن مـا الذي يعيـق حاليا صناعـة الكنابيس الطبي في إسـرائيل، غلوبـس، 5 آب 2021. أنظر الرابط التالـي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001380651
5. شـيلي أفلبيـرغ، المخـزون الكبيـر في سـوق الكنابيـس مـن شـأنه أن يلحـق خسـائر، ذي ماركـر، 6 نيسـان 2021. أنظـر الرابـط التالي: https://www.themarker.com/markets/.premium-1.9682745

صـدر عـن «مـدار»

«معنى إسرائيل» ليعقوب م. رابكِنْ.. كتاب ينقد إسرائيل والصهيونية بأدوات دينية يهودية

رام اللـه: صدر حديثاً عـن المركز الفلسـطيني للدراسـات الإسـرائيلية «مـدار»، كتـاب «معنـى إسـرائيل» لمؤلفه يعقـوب م. رابكِـنْ، ترجمه عن الإنكليزية الكاتب حسـن خضـر، يتضمن مرافعة نقديـة متينـة تحاكـم الصهيونية وإسـرائيل بأدوات ومرجعيات دينيـة يهودية تضيء بكثافة علـى حيثيـات المعارضـة اليهوديـة التاريخية للصهيونيـة، عبـر اقتباس مصـادر حاخامية غير شائعة في هذا السياق.

يُعطـي الكتـاب، الواقع في ٢٩٤ صفحـة، أهمية خاصة لهذه المعارضة، وهو يفكك ما يسميه الخلط الشائع بين مصالح اليهود، والصهاينة، واليهودية، والصهيونيـة، والتقاليـد الألفيـة اليهوديـة، وقومية القرن العشـرين اليهودية، ومصالح الدولة الإسـرائيلية، والمواطنين اليهود في بلدان أُخرى، معتبراً أنه مـن الضروري لفهم إسـرائيل التمييز بين الديـن، والإثنية، والقوميـة، لأن الأيديولوجيا الصهيونية، على وجه الخصـوص، جعلت من هذه الأشياء خليطاً واحداً.

يفحص الكتاب أصول دولة إسـرائيل وطبيعتها الكولونياليـة، وكذلك مكانها في التاريخ اليهودي والأوروبـي، مذكراً بأن مؤسسـي الصهيونية نظروا إلى حركتهم كقطيعة تامة مع التاريخ اليهودي.

ويغـوص الكتـاب فـي تفصيل التحـوّلات التي وضعت إسـرائيل في مركز اهتمامات معظم يهود العالم، والتي تتراوح ما بين التأييد غير المشـروط للسياسات الإسـرائيلية، والإدانة، بل وحتى الرفض الصريـح، للمفهـوم الصهيونـي - أي القومـي - لليهـودي، معتبراً أن الفكـرة، المقبولة على نطاق واسـع، بأن كل اليهـود صهاينـة، وبالتالي فهم مدافعون أشـدّاء عن دولة إسـرائيل، ليست سوى أسطورة تخدم العداء للسامية.

ويخلص إلى أن الصهيونية لا يمكن اختزالها في مجرّد ردة فعل اليهود على الاضطهاد، والتهديدات، والمواقف اللاسامية، معتبراً أن

الإبادة النازية موضوع أساسـي آخـر في التاريخ اليهودي المعاصـر. وتتمثل المقاربة التي يتبناها الكاتب في دمج مأسـاة القرن العشـرين هذه في لاهوت تطوّر على مـدار قرون من التاريخ اليهودي، معتبراً أنه خلافاً للمتوقع، حَوّلت هذه المأسـاة إلى علامة تشير إلى طريق الوحدة الوطنية في إسرائيل، والولاء الصهيوني في الدياسبورا.

ويلفت خضر، فـي تقديمه للترجمـة العربية أن أغلب خلاصـات الكتاب السياسـية، على قدر كبير من الانسـجام مع خلاصات تنتمـي إلى نقد ظاهرة التوسّـع الكولونيالي الغربي، والرؤى الأيديولوجية والسياسـية لحـركات التحـرر القومـي فـي المستعمرات، التي خبت حدتها في العقود القليلة الماضية، في ظـل الموجة الصاعدة لليمين القومي والديني في العالـم على جناح العولمة، والليبرالية الجديدة.

ويضيف خضر: فالدولة الإسـرائيلية في مرافعة الكاتب جزء من ظاهرة التوسع الكولونيالي الغربي، والصهيونية جزء من ظاهرة القوميات الرومانسـية الأوروبية، ومشروعها في فلسطين استعمار أوروبي فـي الجوهـر، وحل الصـراع في فلسـطين وعليها لا يتأتـى دون مشـروع لنـزع الاسـتعمار في هذا الجزء من آسـيا الغربية، ناهيك عن الإقرار بحقيقة أن الدولـة الإسـرائيلية لا تمثـل تتويجـاً للتاريخ اليهـودي، بالضرورة، وقد أصبحـت مصدر تهديد لا للفلسـطينيين وجيرانها وحسـب، ولكن لسـلام العالم، أيضاً.

ويوضح: منشـأ المفارقة، هنا، أننـا ومع تحفّظات موضوعيـة على الإطـار العـام لمرافعـة الكاتب، نـرى أن خلاصاته السياسـية يمكـن أن تتموضع بسـهولة بالغة في الإطار المفاهيمي لفكرة الدولة الديمقراطيـة العلمانية، التي تبلـورت في الفكر السياسـي الفلسـطيني، وتجلّت في صورة شـعار سياسـي، ومرافعة أيديولوجية، في خطاب فصائل منظمة التحرير الفلسـطينية في سبعينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من حقيقة أن المرافعة المعنية ظلّت جنينية، بالمعنى النظري، ووهن حضورها في العقود القليلة الماضية، إلا أن أهميتها لم تتراجع، وربمـا تبـدو أكثر راهنيـة في ظل مـا يعانيه حل الدولتين من انسداد الأفق هذه الأيام.

ويختم خضر: من المؤكد أن مرافعة كهذه تحتاج، على طريق النضج، إلى دمج تواريخ اليهود واليهودية في فلسـطين كجزء من التاريخ الفلسطيني العام، الذي تم تشويهه وتهميشـه ثلاث مرّات: مرّة في أدبيات وعلوم موجة التوسّـع الكولونيالي الغربية، التي جعلت منه توراتياً بامتياز، فألغت أو همّشـت كل مـا دون المدوّنـة التوراتيـة، ومـرّة علـى يد الصهيونية التي تسـعى لترجمـة وتكريس تلك العلوم والآداب (التي قوّضت مناهج العلوم الحديثة صدقيتها) بطرد الفلسطينيين من الأرض والتاريخ فـي آن، ومرّة على يد اليميـن الديني والقومي، في فلسـطين والعالم العربي، الـذي تجاهل كل وجود لليهود واليهودية في تاريخ فلسطين.

في «مؤشر الصوت الإسرائيلي»: «النووي الإيراني» قبل مكافحة الجريمة في المجتمع العربي وقبل السلام مع الشعب الفلسطيني!

كتب سليم سلامة:

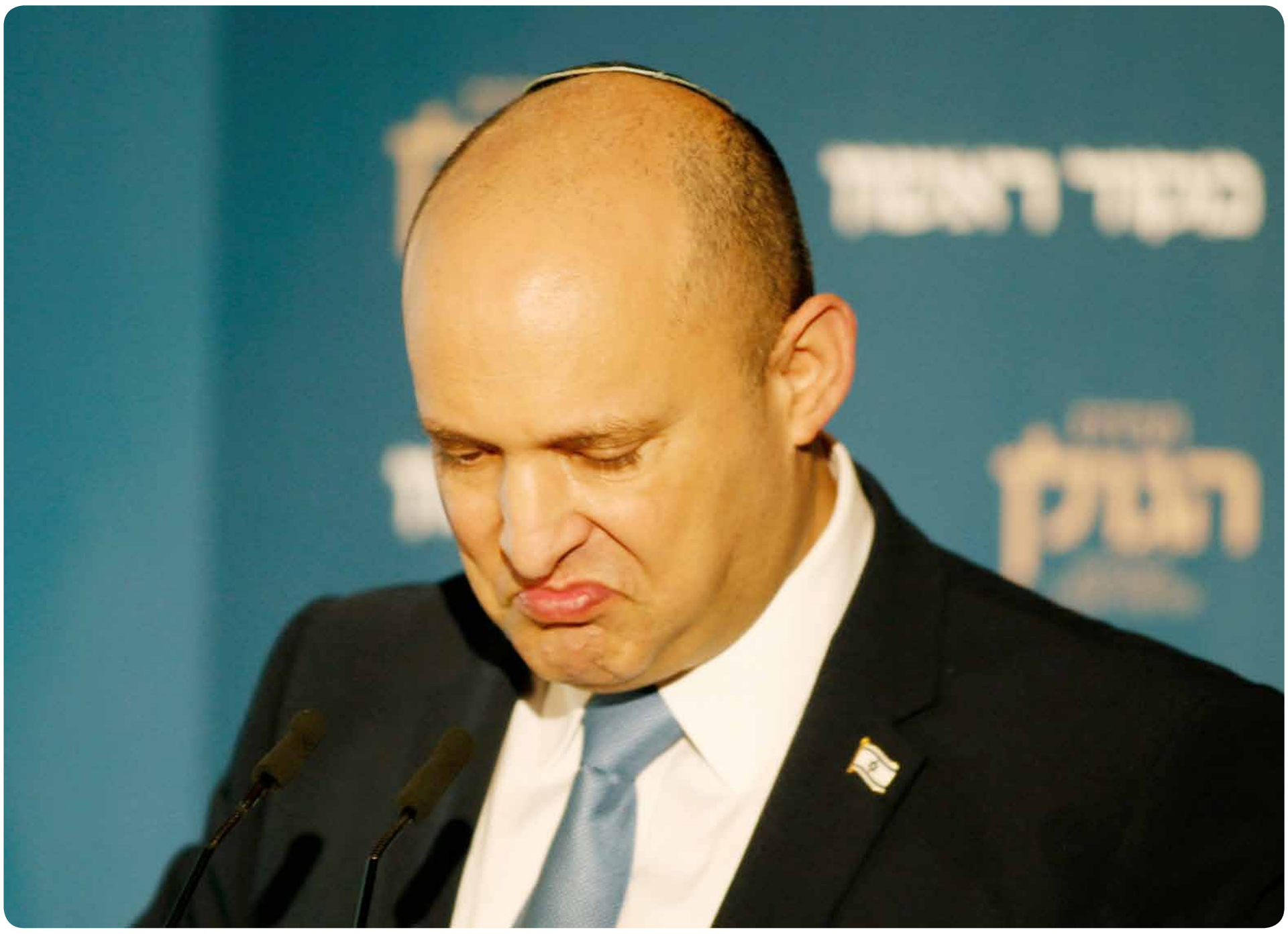

«مؤشر الصوت الإسرائيلي»: أداء بينيت رديء .. و«المزاج القومي» في تراجع.

تعكس نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر أيلول الأخير سيرورات تتخذ منحى الثبات والتعمق في الوجهات الرئيسة التي تميز المجتمع الإسرائيلي عموماً، وذلك من خلال الإجابات على الأسئلة التي تتكرر كل شهر في هذا الاستطلاع الذي يُعتبر من أهم استطلاعات الرأي العام التي تُجرى في إسرائيل، نظراً لوتيرة إجرائه الشهرية من جهة، ولاستمرارية عملية الرصد والمتابعة المنهجية في بعض المجالات العينية، التي تشكل جزءاً أساسياً من هذا الاستطلاع بصورة ثابتة ودائمة، من جهة ثانية.

و«مؤشر الصوت الإسرائيلي» هو استطلاع شهريّ للرأي العام والسياسات في إسرائيل يجريه «مركز فيطربي» (هو «مركز غوطمان»، سابقاً، الذي يعمل في إطار «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» منذ العام ١٩٩٨. وهو مركز أبحاث مستقل متخصص في جمع، تحليل وحفظ معطيات عن المجتمع والسياسة الإسرائيليين). ويُجرى استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» كل شهر، ابتداء من نيسان ٢٠١٩، بعد التوقف عن إجراء ونشر استطلاع شهريّ آخر هو «مؤشر السلام»، الذي كان مشروعاً مشتركاً لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وجامعة تل أبيب ونُشر الأخير منه في كانون الثاني ٢٠١٩، ليأتي «مؤشر الصوت الإسرائيلي» مكانه وبديلاً عنه. وقد أجري استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الأخير، لشهر أيلول ٢٠٢١، في الفترة بين ٣٠ أيلول الأخير و٤ تشرين الأول الجاري، وشمل عينة مستطلَعين من ٧٥٦ شخصاً، من الذكور والإناث (٦٠٣ منهم من اليهود و١٥٣ من العرب، في سن ١٨ عاماً وما فوق).

لكن «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الأخير تضمن أسئلة في ثلاثة مواضيع جديدة تبدو، ظاهرياً فقط، أنها تقع خارج دائرة المجالات التي تتكرر فيه الأسئلة عنها بوتيرة شهرية عادة، إلا أنه من غير الممكن إغفال العلاقة الجدلية الدائمة بينها وبين تلك القضايا «الثابتة». وقد جاءت أسئلة «المواضيع الجديدة» هذه على خلفية التغيير الذي حصل في سدة الحكم الإسرائيلي مع انتهاء فترة حكم بنيامين نتنياهو على رأس حزب الليكود وحلفائه من اليمين الإسرائيلي وتشكيل ما أطلق عليها في إسرائيل اسم «حكومة التغيير» التي حظيت بثقة الكنيست الإسرائيلي يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١، بعد تشكيل تحالف رئيس بين حزب «نحو اليمين» (يمينا) اليميني بقيادة نفتالي بينيت وشركائه الآخرين من اليمين («إسرائيل بيتنا» بقيادة أفيغدور ليبرمان؛ «أمل جديد» بقيادة جدعون ساعر)، من جهة، وحزب «يوجد مستقبل» (يش عتيد) المحسوب حزب «وسط»، بقيادة يائير لبيد، وشركائه الآخرين من «الوسط» و«اليسار» («أزرق أبيض» بقيادة بنيامين غانتس، العمل بقيادة ميراف ميخائيلي وميرتس بقيادة نيتسان هوروفيتس) وبدعم كتلة «القائمة العربية الموحدة» من الخارج، من جهة أخرى؛ وذلك في إثر انتخابات الكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار الماضي وكرست نتائجها واقع الأزمة السياسية ـ الحزبية المستمرة في إسرائيل والتي عكستها أربع جولات انتخابية نيابية عامة جرت خلال عامين.

السلام مع الفلسطينيين وسلم أولويات الحكومة الإسرائيلية الجديدة

أول هذه المواضيع هو ما ورد تحت عنوان «فرص التوقيع على اتفاقية (سلام) مع الفلسطينيين». فقد بينت نتائج الاستطلاع هنا أن أغلبية ساحقة من الجمهور في إسرائيل عامة لا يتوقع أي توقيع على اتفاقية كهذه في غضون السنوات الخمس القريبة، على الأقل. وردّاً على السؤال: «ما هي، برأيك، احتمالات التوقيع على اتفاقية سلام مع الفلسطينيين خلال السنوات الخمس القادمة؟»، قال ٨٧,٣٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع إن «الاحتمالات متدنية جداً أو غير قائمة، إطلاقاً». هذا ما قاله ٨٩,٣٪ من اليهود و٧٨,٦٪ من العرب. في المقابل، قال ٧,٩٪ فقط من مجمل المشاركين في الاستطلاع إن «فرص التوقيع على اتفاقية سلام مع الفلسطينيين خلال السنوات الخمس القريبة» هي «كبيرة جداً أو كبيرة»، وهو ما قاله ٥,٨٪ فقط من اليهود و١٧,٢٪ فقط من العرب.

في توزيعة حسب المعسكرات السياسية في إسرائيل، جاءت النتائج في هذا الموضوع على النحو التالي: ٨٨٪ من مصوتي «اليسار» و٨٥,٥٪ من مصوتي «الوسط» و٩٢٪ من مصوتي اليمين ـ جميعهم يعتقدون بأن فرص التوقيع على اتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين خلال السنوات الخمس القريبة هي فرص ضئيلة جداً، أو تكاد تكون معدومة تماماً.

تُظهر النتائج في هذا الموضوع، وخصوصاً حسب التوزيعتين القومية والسياسية ـ الحزبية، أن مسألة السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني وفرص تحقيقه بالتوقيع على اتفاقية سياسية بين الطرفين خلال السنوات القريبة لا تحتل مرتبة متقدمة في جدول أعمال الرأي العام الإسرائيلي وليست في مقدمة القضايا التي تشغل باله وأن المجتمع الإسرائيلي عموماً لا يرى أي فارق في هذا المجال بين «حكومة التغيير» الجديدة التي تجمع أحزاب «الوسط» و«اليسار»، إلى جانب بعض أحزاب اليمين، وبين حكومات الليكود واليمين برئاسة نتنياهو خلال العقد الأخير. ويبدو هذا الاستنتاج واضحاً إلى أبعد الحدود بالنظر إلى حقيقة أن ٨٨٪ من مصوتي «اليسار» و٨٥,٥٪ من مصوتي «الوسط» (جمهور الحكومة الجديدة) يرون أن فرص التوصل إلى اتفاقية سلام خلال السنوات الخمس القريبة هي «ضئيلة جداً أو تكاد تكون معدومة»، أي بفارق بسيط جداً عن مصوتي اليمين الذين يرون ذلك أيضاً (٩٢٪).

يتعزز هذا الاستنتاج، أكثر فأكثر، بالنتائج التي تمخض عنها الاستطلاع في موضوع آخر من «المواضيع الجديدة» التي أشرنا إليها ـ وهو الوارد تحت عنوان «سلم أولويات الحكومة (الجديدة) للسنة القريبة». فردّاً على سؤال «ما الذي يجب أن يكون، برأيك، على رأس سلم أولويات الحكومة خلال السنة القريبة؟»، جاء «السعي نحو التوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين» في أدنى هذا السلم، إذ اعتبره ٦,٩٪ من العرب و٣,٩٪ من اليهود، فقط لا غير، و٤,٤٪ فقط من مجمل المشاركين في الاستطلاع «المهمة المركزية التي يجب أن تكون على رأس سلم الأولويات»!

في هذا الموضوع، بالتحديد، ظهر فارق كبير جداً بين اليهود والعرب. فبينما اعتبرت غالبية المشاركين العرب في الاستطلاع (٥٣٪) أن مكافحة الجريمة في المجتمع العربي يجب أن تكون المهمة المركزية التي تتصدر سلم أولويات الحكومة خلال السنة القريبة، وضعتها أغلبية المشاركين في المكان الرابع فقط، إذ اعتبر ١٢,٩٪ فقط من اليهود أن هذه المهمة يجب أن يكون المهمة المركزية ـ وهو ما رآه ٢٠,١٪ في المعدل، من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ليحل في المرتبة الثالثة فقط.

في المقابل، اعتبرت غالبية المشاركين اليهود في الاستطلاع (٣٥,٣٪) أن المهمة التي يجب أن تتصدر سلم أولويات الحكومة هي «تثبيت الاقتصاد الإسرائيلي» في أعقاب أزمة جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية؛ وهو ما قاله ٢٢,٧٪ من المشاركين العرب. وفي المحصلة، احتل هذا الموضوع (الاقتصاد) المكان الأول في ترتيب المهمات التي يجب أن تكون على سلم أولويات الحكومة، إذ حظي بتأييد ٣٣,٣٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع. تلته، في المرتبة الثانية، مسألة محاربة جائحة كورونا: ٢٣,٦٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٢٥,٧٪ من المشاركين اليهود و١٣,٩٪ من المشاركين العرب. وحلت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية مسألة «لجم البرنامج النووي الإيراني»، برأي ١٥,٣٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ١٧,٨٪ من المشاركين اليهود و٣,٦٪ من المشاركين العرب.

اللافت في هذه النتائج، بما يستدعي التوقف عنده ملياً، هو أن الجمهور اليهودي يضع «التهديد النووي الإيراني» ومهمة «لجم» هذا المشروع النووي في مرتبة متقدمة جداً على سلم أولويات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، استمراراً أوتوماتيكياً لنهج التضخيم والتخويف الذي كرّسته ماكينة الدعاية والتحريض التي اعتمدتها حكومات الليكود واليمين برئاسة نتنياهو، وهو ما يشكل مؤشراً واضحاً ـ من ضمن مؤشرات ودلائل أخرى كثيرة، من بينها أيضاً ما كُشف النقاب عنه الأسبوع الماضي فيما يتعلق بتوسيع البناء الاستيطاني ـ أنها وإن كانت «حكومة تغيير» بالفعل فإنما هو «التغيير» في قضايا داخلية تخص اليهود في دولة إسرائيل، بشكل خاص وربما حصري تماماً.

يشكل التصدي للبرنامج النووي الإيراني، إذن، مهمة مركزية إسرائيلية تسبق، في نظر أغلبية الجمهور اليهودي الذي تعتبره ١٧,٨٪ منه المهمة المركزية الأولى، مكافحة الجريمة المنظمة في المجتمع العربي الفلسطيني في داخل إسرائيل (١٢,٩٪ فقط من اليهود يعتبرونها المهمة المركزية الأولى) والسعي للتوصل إلى اتفاقية سلام مع الشعب الفلسطيني (٣,٩٪ فقط من اليهود يعتبرونها المهمة المركزية الأولى).

في سياق «البرنامج النووي الإيراني»، أيضاً، سأل الاستطلاع المشاركين في العينة السؤال التالي: «على خلفية حقيقة أن إيران قد أصبحت، على ما يبدو، على عتبة امتلاك قدرات نووية في المستقبل القريب جداً، فمن الذين كانوا محقين أكثر: أولئك الذين أيدوا شن هجوم عسكري على إيران في مراحل مبكرة من تطوير قدراتها النووية (والمقصود هنا، بالطبع، رئيس الحكومة السابق نتنياهو بشكل خاص)، وهو الهجوم الذي كان من شأنه استدعاء هجوم واسع ضد إسرائيل، أم الذين قالوا بضرورة التوصل إلى اتفاق مع إيران على أمل لجم مشروعها النووي ومنع حيازتها قدرات نووية؟». في الرد على هذا السؤال، جاءت الإجابات على النحو التالي: ٤٤,٦٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٥١,١٪ من اليهود و١٤,٩٪ من العرب، قالوا إن المعسكر الأول (نتنياهو ومؤيدوه) كان المحق، بينما قال ٢٧,٥٪، ٢٣,٥٪ من اليهود و٤٥,٧٪ من العرب إن المعسكر الآخر (الذي دعا إلى التوصل إلى اتفاق مع إيران) هو الذي كان على حق. وفي السياق ذاته، سئل المشاركون أيضاً: «بالرغم من سياسة الغموض الرسمية التي تنتهجها دولة إسرائيل، ثمة لديها كما يبدو سلاح نووي متطور. ما هو، برأيك، احتمال إقدام إيران على استخدام السلاح النووي ضد إسرائيل في حال اندلاع مواجهة مباشرة بينهما؟»، فجاءت الإجابات على النحو التالي: قال ٣٧,٢٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٣٧,٤٪ من المشاركين اليهود و٣٥,١٪ من المشاركين العرب إن احتمال حصول ذلك «كبير إلى كبير جداً»، مقابل ٣٦,٧٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٣٥,٧٪ من المشاركين اليهود و٥١,٤٪ من المشاركين العرب الذين قالوا إن احتمال حصول ذلك «ضئيل إلى ضئيل جداً».

في السياق الإقليمي، أيضاً، تضمن الاستطلاع سؤالاً خاصاً لمناسبة مرور سنة واحدة على التوقيع على «اتفاقيات أبراهام» التطبيعية بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، ورد بالنص التالي: «قبل سنة واحدة بالضبط، وقع رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو على اتفاقيات أبراهام مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين. هل لبت هذه الاتفاقيات حتى الآن التوقعات منها، برأيك؟». على هذا السؤال، جاءت الإجابات التالية: ٦٦,٦٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٦٤,٣٪ من المشاركين اليهود و٤٣,٥٪ من المشاركين العرب أجابوا بـ «نعم، بالتأكيد و/ أو أعتقد ذلك»، بينما أجاب ١٩,٥٪ من مجمل المشاركين، ١٤,٥٪ من المشاركين اليهود و٤٢,٥٪ من المشاركين العرب بـ «كلا، بالتأكيد و/ أو لا أعتقد ذلك».

تقدير متدنٍّ لرئيس الحكومة وتراجع «المزاج القومي»

تعكس نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الأخير، لشهر أيلول المنصرم، حالة من التقدير المتدني جداً الذي يحظى به رئيس الحكومة الحالي، نفتالي بينيت، بين الجمهور الإسرائيلي عامة؛ وهو ما ينعكس، بشكل خاص، في الإجابات على سؤالين حول مدى الرضى من أدائه ـ الأول من خطابه في الأمم المتحدة والثاني من أدائه في معالجة أزمة جائحة كورونا.

في الإجابة على السؤال الأول، قال ٤,١٪ فقط من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٤,١٪ فقط من المشاركين اليهود و٤,٤٪ فقط من المشاركين العرب إن خطاب بينيت في الأمم المتحدة كان «ممتازاً»، بينما قال ٢٥,٦٪ من مجمل المشاركين، ٢٨,١٪ من المشاركين اليهود و١٣,٩٪ من المشاركين العرب إن الخطاب كان «سيئاً جداً». وأعطى الآخرون تقييمات تراوحت بين «جيد» و«سيء جداً»: «جيد» (١٤,٤٪، ١٤,٧٪ و١١,٤٪ على التوالي)، «متوسط» (٢٢,١٪، ٢١,٥٪ و٢٤,٩٪ على التوالي) و«سيء» (١١,٢٪، ١٠,٩٪ و١٢,٦٪ على التوالي).

ومن المثير جداً التمعن في نتائج الاستطلاع، في الإجابات على هذا السؤال، حسب التوزيعة الحزبية. فقد اعتبر خطاب بينيت في الأمم المتحدة «ممتازاً» كل من: ٣٪ من مصوتي يهدوت هتوراة، ٤٪ من مصوتي شاس، ٨٪ من مصوتي «الصهيونية الدينية»، ١١٪ من مصوتي الليكود، ١٦٪ من مصوتي «أمل جديد»، ١٧,٥٪ من مصوتي القائمة المشتركة، ٢٠٪ من مصوتي ميرتس، ٢٥٪ من مصوتي «يوجد مستقبل»، ٢٦٪ من مصوتي «القائمة العربية الموحدة» ومصوتي حزب العمل، ٣٣٪ من مصوتي «إسرائيل بيتنا» و«أزرق أبيض» و٣٥,٥٪ (فقط) من مصوتي «يمينا» ـ حزب بينيت نفسه!

أما في مسألة معالجة أزمة كورونا، فجاء التقييم على النحو التالي: اعتبر ٥,٩٪ فقط من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٤,٤٪ من المشاركين اليهود و١٢,٦٪ من المشاركين العرب أن أداء بينيت في هذا الموضوع «ممتاز»، بينما قال ٢٨,٢٪ من مجمل المشاركين، ٣٠,٣٪ من المشاركين اليهود و١٨,٧٪ من المشاركين العرب، أن أداءه «سيء جداً». وأعطى الآخرون تقييمات تراوحت بين «جيد» و«سيء جداً»: «جيد» (٢١,٨٪، ٢٢,٥٪ و١٨,٤٪ على التوالي)، «متوسط» (٢٦٪، ٢٥,٧٪ و٢٧,٥٪ على التوالي) و«سيء» (١٤,٤٪، ١٣,٦٪ و١٧,٩٪ على التوالي).

استمرار التراجع الحاد في نسبة الإسرائيليين المتفائلين بحالة «الأمن القومي الإسرائيلي» في المستقبل المنظور (سجل هذا التراجع للمرة الأولى في استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آب الماضي، وذلك للمرة الأولى منذ البدء بإجراء هذا الاستطلاع، في نيسان ٢٠١٩) وكذلك بحالة «النظام الديمقراطي» و«المزاج القومي الإسرائيلي»، هو (التراجع) من بين أكثر المؤشرات على حقيقة معارضة، بل عداء، الجمهور الإسرائيلي اليهودي عموماً للحكومة الحالية وقيادتها، بتأثير مباشر من حملة الليكود ونتنياهو وحلفائهما من اليمين ضدها.

فردّاً على السؤال: «ما هو شعورك بشأن مستقبل النظام الديمقراطي في إسرائيل»، قال ٤٦,٣٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٤٤,٦٪ من المشاركين اليهود و٥٣,٨٪ من المشاركين العرب، إنهم «متشائمون أو متشائمون جداً»؛ بينما قال ٤٨٪ من مجمل المشاركين، ٤٩,٨٪ من المشاركين اليهود و٤٠,٣٪ من المشاركين العرب إنهم «متفائلون أو متفائلون جداً». وفي التوزيعة السياسية ـ الحزبية، يتضح أن المصوتين لأحزاب «الوسط» يشكلون أغلبية المتفائلين بمستقبل النظام الديمقراطي في إسرائيل (٥٩,٥٪ و٥٧٪ على التوالي)، بينما يشكل المصوتون لأحزاب اليمين أغلبية المتشائمين حيال مستقبل النظام الديمقراطي (٥٥٪).

أما في السؤال حول «مستقبل الأمن القومي»، فقد جاءت النتائج على النحو التالي: ٤٦٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٤٢,٩٪ من المشاركين اليهود و٦٠,٣٪ من المشاركين العرب قالوا إنهم «متشائمون أو متشائمون جداً»، فيما قال ٤٨٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٤٩,٨٪ من المشاركين اليهود و٤٠,٣٪ من المشاركين العرب إنهم «متفائلون أو متفائلون جدا». بين المتفائلين بمستقبل الأمن القومي: ٥٥٪ من مصوتي «اليسار»، ٥١٪ من مصوتي اليمين و٥٠٪ من مصوتي «الوسط».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله ـ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية